الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

ISSN 1111-0449 | الأربعاء 16 رجب 1441 هـ الموافق لـ 11 مارس 2020م | العدد: 18198 الثمن 10 دج | الموقع الإلكتروني www.ech-chaab.com | france prix 1

الشفافية، الرقمنة والعصرنة للحدّ من تكاليف إدارتها
قرارات بمراجعة تسيير صناديق الضمان الاجتماعي
ص 24

أودت بحياة ضحايا مدنيين
الجزائر تدين بشدة الهجمات التي استهدفت شمال بوركينافاسو
ص03

الحدث

غداة الانهيار الحاد لأسعار النفط بسبب انتشار فيروس كورونا
رئيس الجمهورية يترأس اجتماعا حول الوضع الاقتصادي للبلاد

• قانون مالية تكميلي في أقرب وقت لرفع بعض الاختلالات
• تسريع إنشاء بنوك إسلامية ورفض الاستدانة أو التمويل غير التقليدي

ص 03

الافتتاحية

صراحة وشفافية

بقلم: فنيدس بن بلة

«صراحة وشفافية» هو العنوان الأنسب لحملات التحسيس والوقاية من فيروس «كورونا» الذي يخترق دول المعمورة بسرعة البرق، محدثا هلعا وطوارئ في عواصم العالم، فارضا حالة من التعبئة الدائمة. وهي تعبئة تعرفها الجزائر التي اتخذت التدابير الكفيلة للتصدي صحيا للوباء المعدي فارضة حالة استنفار قصوى لمواجهة أي خطر محتمل عقب تسجيل 19 حالة إصابة مؤكدة.

هذا ما ورد في «منتدى جريدة الشعب»، مسلطا الضوء على نظام الوقاية واليقظة والتأهب الذي أطلقته البلاد مبكرا عقب إعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس كورونا بالصين، قبل انتشاره في أكثر من 60 دولة، محدثا بسيكوزا، مؤكدا على دور الإعلام في مرافقة السلطات العمومية لنشر الوعي بين المواطنين وترسيخ ثقافة السلامة الصحية باعتماد أبسط درجة الوقاية دون السقوط في التهويل.

أكد على هذه المقاربة الاستباقية، وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمان بن بوزيد، مقدما معلومات دقيقة عن هذا الوباء، مبرزا الحالة الملحة للتحلي بالإرشادات والتوجيهات عبر موقع الوزارة الإلكتروني، بطاقاته التقنية وومضاته الإشهارية التي تطلع كل متصفح على التفاصيل الدقيقة عن تدابير الوقاية والسلامة الصحية.

ويضاف إلى هذا، الرقم الأخضر (3030) الذي وضع في إطار مخطط الوقاية من الفيروس، الذي يجيب على أي أسئلة تخص وباء كورونا الذي أعطيت بشأنه أوامر بتوخي أقصى درجة الحيطة والحذر والصرامة في تطبيق نظام المراقبة على مستوى المطارات والموانئ والحدود لرصد أية حالة مشتبه فيها والتكفل بكل من تظهر عليه أعراضٌ مرضية حسب التدابير المعتمدة.

طمأن مديرو المصالح الصحية والاستشفائية، ضمن فريق عمل رافق الوزير في المنتدى، بأن نظام الوقاية والتأهب المعتمد في الجزائر يسير على ما يرام، يكفي فقط التحلي بالمسؤولية في الترويج للمعلومة السليمة التي تجعل المواطن يثق في تدابير الوقاية ويتجاوب مع توجيهات أهل الاختصاص في اتباع إجراءات الوقاية التي تبدأ بخطوات بسيطة، لكن تحمل قيمة صحية لا تقدر بثمن... تتمثل في غسل اليدين بالماء والصابون أو باستعمال محلول كحولي، كما تتعلق التدابير الاحتياطية التي تقي شر الإصابة بفيروس كورونا تغطية الأنف والفم بالمرفق أو المنديل عند السعال والعطس وغسل الأيدي فورا دون انتظار.

وحول التهافت على اقتناء الكمامات الطبية التي تعرف التهابا في الأسعار، أوضح متدخلون أن استعمالها يكون مقتصرا على الأشخاص حاملي الفيروس، تفاديا لإصابة آخرين. كما يمكن للطاقم الطبي وضع هذه الكمامات عند فحص مرضى يشتبه في حملهم للفيروس للوقاية من الخطر.

منتدى الشعب

وزير الصحة عبد الرحمان بن بوزيد:
نظام اليقظة والتأهب فعال لمواجهة «كوفيد 19»

تصوير: عباس تيليوة

• الوضع متحكم فيه والتحسيس بتدابير الوقاية بعيدا عن التهويل • أمر رئاسي بمنع التجمعات الكبرى وقانون للحجر الصحي عند الإقتضاء • 303 مؤسسة استشفائية و606 سرير للتكفل بالمصابين • لم يتم تسجيل أية حالة جديدة للإصابة بفيروس كورونا

ص 04 ـ 05ـ06

الأستاذ ياسين سعيدي لـ «الشعب»:
الملف اللّيبي «مختطف» من قوى خارجية تتعمّد إجهاض العملية السلمية

ص 11 ـ 12 ـ 13

الشعب الدبلوماسي

أخبار العاصمة

تطرق الأبواب طلبا للمساعدة
جمعيات وهمية لـ «السرطان» تتحايل على المواطنين
ص 09

ربع نهائي كأس الجمهورية (ذهاب)

مواجهتان مثيرتان.. والمفاجآت واردة
ص 19

حوار

الوزير الأول عبد العزيز جراد في حديث لـ «واج»:

الحراك بدأ في عملية لا رجعة فيها لبناء جزائر جديدة وقطيعة مع الماضي

أكد الوزير الأول عبد العزيز جراد، أن الحكومة «تحركت سريعا لمواجهة خطر انتشار (كوفيد-19) من خلال وضع مخطط وطني للوقاية والمتابعة والمكافحة يشرك كافة القطاعات من أجل مواجهة أخطار تفشي هذا الفيروس وتوفير مجمل الوسائل الضرورية من أجل حماية مواطنينا»'، داعيا إلى تجند كافة الأطراف للخروج من «الأزمة متعددة الأبعاد» التي يعرفها البلد عبر مشاركة «فعالة أكثر» للحركة الشعبية وعلى وجه الخصوص في المهمة الثقيلة المتمثلة في بناء دولة متجددة.

في حديث خص به «وأج» على هامش تنصيب الرئيس الجديد للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أوضح جراد أنه «أمام حجم المهمة والتحديات الراهنة وكذا خطورة الوضع الاقتصادي والاجتماعي الراهن للبلد، يُنتظر تجند كل الأطراف للخروج من هذه الأزمة متعددة الأبعاد عبر مشاركة أكثر فعالية للحركة الشعبية لا سيما في المهمة الثقيلة المتمثلة في بناء الدولة المتجددة التي يتطلع إليها كافة أبناء بلدنا لأن الجزائر ملك لجميع أبنائها»، معتبرا أنه «سيكون من الأكثر حكمة تخفيف نزعة المطلبية والاحتلال المبالغ فيه للطريق العام الذي لا يزيد سوى في تأزيم الوضع الحالي دون تقديم حلول ملموسة لمختلف المشاكل التي يواجهها المواطنون والمواطنات»، مذكرا أن رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون «تعهد بإرساء مسار بناء جمهورية جديدة بقاعدة دستورية تكرس شفافية الانتخابات وديموقراطية تشاركية حقيقية ومجتمع مدني قوي وطبقة سياسية ممثلة وصحافة حرة ومسؤولة». وأكد أن «الحكمة والتفهم وتجند القوى الحية للأمة تمثل السبيل الوحيد الذي يتيح حلا هادئا من أجل ضمان خروج من أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل واستبعاد كل التلاعبات المفضوحة التي لن تتمكن من تقسيم أبناء هذا البلد ولا المساس باللحمة الوطنية للشعب الجزائري».

كما ذكر الوزير الأول بأن الحراك الشعبي لـ 22 فبراير 2019 «بدأ في عملية لا رجعة فيها لبناء جزائر جديدة في قطيعة مع نظام وممارسات الماضي»، مضيفا أن الحكومة التي عينها الرئيس تبون «جعلت عملها امتدادا لمطالب هذا الحراك المنقذ بفضل مرافقة وحماية الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن».

مخطط عمل استعجالي لمناطق الظل قريبا

وأعلن الوزير الأول جراد عن إطلاق مخطط استعجالي قريبا من أجل التكفل باحتياجات سكان «مناطق الظل» قصد تقليص فوارق التنمية عبر كامل التراب الوطني، موضحا أن «المخطط الاستعجالي في طور الإعداد وسيتم إطلاقه قريبا من أجل فك العزلة عن المناطق النائية و تقديم المساعدة للسكان المحرومين وكذا تسوية المشاكل المستعجلة للتنمية على مستوى هذه المناطق، وفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية»، موضحا أن المخطط الاستعجالي تم إعداده على أساس خريطة أعدتها الحكومة لأول مرة من أجل تحديد مناطق الظل في الجزائر. ومكنت هذه الخريطة من معاينة عدد مناطق الظل بعدد يفوق 15.000 منطقة يأهلها 9 ملايين نسمة من السكان المعنيين، أي خمس عدد السكان الإجمالي للوطن.

وحسب هذه الدراسة، فإن حوالي 3ر1 مليون نسمة من السكان المتأثرين موجودون في جنوب الوطن أما في ولايات الشمال، فإن عدد السكان المعنيين يبلغ 5ر4 مليون نسمة، في حين أن الباقي (2ر3 مليون) موجودون في الهضاب العليا.

وذكر في هذا السياق بأن الدولة ورثت عن الحكم السابق وضعا «كارثيا» شابته «هشاشة الوضعية الاقتصادية لبلدنا من خلال الفوارق في تنمية الأقاليم و اختلالات خطيرة في مجال حصول المواطنين على الخدمات العمومية القاعدية». و بالموازاة تعتزم الحكومة إعادة بعث البرنامج الجاري إنجازه للسكنات العمومية، لا سيما برنامج البيع بالإيجار، مؤكدا أن الحكومة درست ورفعت العراقيل التي تواجه إنجاز هذا البرنامج، لا سيما تلك المتعلقة بالعقار وبالتمويل وتعتزم توزيع 450.000 وحدة سكنية ومساعدات قبل نهاية 2020، منها 70.000 وحدة سكنية من مختلف الصيغ سيتم توزيعها خلال شهر مارس 2020».

قانون مالية تكميلي لتمويل الأعمال المستعجلة

أعلن الوزير الأول، عبد العزيز جراد، عن الإعداد حاليا لقانون المالية التكميلي لسنة 2020 والخاص بتوفير التمويلات الضرورية للأعمال المستعجلة وذات الأولوية وأن «الحكومة تقوم حاليا بتحضير قانون مالية تكميلي لسنة 2020 من أجل توفير التمويلات الضرورية للأعمال المستعجلة وذات الأولوية».

وفيما يخص الأحكام الجديدة لمشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، أوضح أن هذا النص ينص سيما على إلغاء الأحكام «التمييزية» المتضمنة في قانون المالية 2020 مع إدخال إجراءات جبائية تحفيزية لصالح المؤسسات وكذا إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتطهير مناخ الأعمال وتحسينه وإعادة بعث الاستثمار.

رغم انهيار أسعار البترول التزامات الدولة باقية

وعن سؤال حول عواقب انخفاض أسعار البترول على السياسات التنموية التي تنتهجها الحكومة، أكد جراد أن الدولة تعتزم الإبقاء على التزاماتها في مجال تمويل التنمية، بالرغم من تأثير وباء فيروس كورونا على أسعار البترول، مع اعتماد تسيير «رصين» للمالية العمومية. وأنه «أمام المخاوف التي تخيم على الآفاق الاقتصادية في العالم بسبب وباء فيروس كورونا وانخفاض أسعار البترول، تعتزم الحكومة تسيير مالية البلد بطريقة احترازية ورصينة، مع منح الأولوية للإبقاء على التزام الدولة بتمويل التنمية».

وحسبه فإن هذه الرؤية تشكل الإطار المرجعي العملي لتنفيذ الحكومة لمخطط عملها، من أجل مواجهة انخفاض أسعار البترول، من خلال الحد من الإسراف في استخدام الموارد وعقلنة نفقات التسيير والتجهيز و ترقية، بشكل مدعم، لاقتصاد متنوع وتطوير أكبر لاقتصاد حقيقي ومحركه المتمثل في المؤسسة الوطنية، المولدة للثروة.

وفي هذا الإطار أوضح جراد أن الظرف يشهد منذ أسابيع «تدهورا كبيرا» مع تطور الوضع المتعلق بفيروس كورونا، مضيفا أن «هذا الوضع يُؤثر سلبا على مواردنا من العملة الصعبة، ويزيد من حدة الصعوبات المتعلقة بالميزانية، مما يدعونا إلى اعتماد إجراءات ذات طابع ظرفي وهيكلي قصد التوصل إلى تقويم الوضعية المالية».

كما أشار الوزير الأول إلى أن «هذه الإجراءات من المفروض أن تمكن من تعزيز احتياطات الصرف من خلال كبح وتيرة تدهورها وإضفاء حركية على التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار ذي القيمة المضافة العالية بشكل كفيل بتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

وأكد الوزير أن «العودة التدريجية لتوازنات الاقتصاد الكلي يجب أن تشكل أيضا هدفا دائما، من خلال عقلنة النفقات العمومية، واستهداف سياسات الدعم والقضاء على مصادر التبذير والإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين إطار معيشة مواطنينا».

• 450 ألف سكن ومساعدات قبل نهاية السنة منها 70 ألف في مارس • مفتشية عامة تعزز جهاز متابعة البرامج

الحكومة تعكف على تطبيق مخطط عملها

كما أكد أن الحكومة تعكف على تطبيق مخطط عملها وتسهر على التعجيل بالإصلاحات العديدة الموجهة لتعزيز اللحمة الاجتماعية وتحسين الحكامة وبعث الاقتصاد، طبقا لالتزامات الرئيس تبون، مشيرا أنه «وبعد شهرين من تعيين الحكومة، تم تحديد المسار و وضع خارطة الطريق ومباشرة العمل من أجل بناء الجزائر الجديدة، موضحا أن «مجمل الدوائر الوزارية قد أنهت إعداد مخططات عملها القطاعية في شكل أعمال وإجراءات»، مضيفا أن مختلف الوزارات «تعكف، من الآن فصاعدا، على تنفيذها وفق رزنامة محددة».

وفي مجال الحكامة، فإن الأمر يتعلق «بوضع آليات تشاور كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للشباب في إطار المسعى الجديد للحكومة الذي يحبذ الحوار والتشاور بخصوص السياسات العامة».

و أفاد من جهة أخرى، أنه «وعلاوة على الشروع في مراجعة النصوص المتعلقة بمكافحة الفساد ومنع تدخل المال في السياسة، وفي إطار تعزيز الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على الأموال العمومية، تقرر إنشاء مفتشية عامة على مستوى مصالح الوزارة الأولى لتعزز جهاز متابعة البرامج والسياسات العامة ومراقبتها وتقييمها».

جهاز خاص للتنسيق في مكافحة البيروقراطية

وفي رد على سؤال يتعلق بمكافحة البيروقراطية، أوضح جراد أن الحكومة قد شرعت في ورشة لمكافحة هذه الآفة «التي تشكل عائقا أمام كل تحديث و تطور، كونها تشجع الامتيازات غير المستحقة والفساد وانعدام الشفافية، وهذا من خلال تطوير الرقمنة في الإدارة العمومية»، معلنا عن «وضع جهاز خاص على مستوى مكتب الوزير الأول من أجل التنسيق بخصوص تطبيق خارطة طريق الحكومة في هذا المجال»، مذكرا وذكر بتحضير الحكومة واعتمادها لمشروع قانون خاص بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما.

أما في مجال التنمية، فإن «مخططات العمل القطاعية قد تم اعدادها وفق الأولويات التي حددها رئيس الجمهورية، لاسيما من أجل التكفل بحاجيات والانشغالات المشروعة للسكان القاطنين بمناطق الظل، وهذا بهدف تقليل فوارق التنمية عبر التراب الوطني، مثلما تبينه خارطة هذه المناطق التي أعدتها الحكومة».

وأشار إلى «الإعداد حاليا، حسب هذه الخارطة، لمخطط استعجالي سيتم إطلاقه من أجل فك العزلة عن المناطق المعزولة ومساعدة شريحة السكان المحرومين وحل المشاكل العاجلة للتنمية على مستوى هذه المناطق، طبقا لتعليمات رئيس الجمهورية».

أما بخصوص البرنامج الجاري لإنجاز السكنات العمومية، لاسيما برنامج البيع بالإيجار، فقد درست الحكومة ورفعت العراقيل التي تواجه إنجازه لا سيما تلك المتعلقة بالعقار وبالتمويل، وتعتزم توزيع 450 ألف وحدة سكنية ومساعدات قبل نهاية 2020، ومنها 70 ألف وحدة، على اختلاف صيغها، ستوزع خلال شهر مارس 2020».

وبخصوص المالية العمومية، أكد جراد على إطلاق «عديد الورشات المتعلقة بإصلاح نظامنا الجبائي والبنكي والجمركي»، وأن الحكومة «تقوم حاليا بإعداد قانون المالية التكميلي للسنة المالية 2020 من أجل توفير التمويلات الضرورية للأعمال المستعجلة وذات الأولوية، وأن هذا النص الجديد ينص على إلغاء الأحكام التمييزية التي يتضمنها قانون المالية 2020».

وأوضح أنه «ولمواجهة المخاوف التي تخيم على الآفاق الاقتصادية في العالم بسبب وباء كورونا وانخفاض أسعار البترول، تعكف على تسيير بطريقة احترازية وعقلانية لمالية البلاد، مع الحفاظ، كأولوية، على التزام الدولة بتمويل التنمية».

واستطرد يقول إن «هذه النظرة تندرج في الإطار المرجعي العملي لتنفيذ الحكومة لمخطط عملها من أجل مواجهة انخفاض أسعار البترول من خلال التقليل من الاسراف في استخدام الموارد، وعقلنة تكاليف التسيير والتجهيز وترقية، بشكل مدعم، لاقتصاد متنوع وتطوير أكبر لاقتصاد حقيقي ومحركه المتمثل في المؤسسة الوطنية، المولدة للثروة».

تعزيز الإنتاج الوطني والحد من المناولة مع الأجانب

وفيما يتعلق بالشق الاقتصادي، تعتزم الحكومة «إدخال إجراءات جبائية تحفيزية في إطار قانون المالية التكميلي لفائدة المؤسسات، وكذا اجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتطهير مناخ الأعمال وتحسينه وإعادة بعث الاستثمار»، ولذلك «قررت الحكومة إجراءات ترمي إلى تطهير العقار الصناعي وإنشاء مناطق صناعية مصغرة لفائدة المؤسسة المصغرة والناشئة، وشرعت في تهيئة النصوص التنظيمية من أجل تعزيز الإنتاج الوطني والحد من اللجوء إلى المناولة مع الأجانب».

وفي المجال الاجتماعي، يتعلق الأمر «بتسوية وضعية الموظفين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني الذي كان محل دراسة دقيقة من قبل الحكومة».

وأشار الوزير الأول في هذا الصدد إلى «التحضيرات التي قامت بها الحكومة لشهر رمضان 2020، إذ قررت وضع آليات الضبط والمراقبة من أجل ضمان توفر المواد الغذائية واستقرار أسعارها».

من جهة أخرى، وضعت الحكومة «سياسة جديدة لمكافحة حوادث الطرقات موجهة صوب تشديد الإجراءات الردعية وتجريم مرتكبي الحوادث لا سيما سائقي مركبات النقل».

وعلى صعيد آخر، أسدت الحكومة «تعليمات للدوائر الوزارية المعنية بفتح دورالشباب خارج الساعات الإدارية وضمان توفر الوسائل والنشاطات لا سيما على مستوى دور الشباب والمكتبات عبر كافة مدن البلاد».

ورثنا وضعا كارثيا على جميع الأصعدة

وحول السياق الاقتصادي والاجتماعي، ذكر الوزير الأول بأنه على الصعيد الوطني «الحالة الموروثة عن الحكم السابق ولدت تهديدات كبيرة ما زالت تؤثر على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد»، مضيفا أن رئيس الجمهورية والحكومة ورثوا وضعا «كارثيا» على جميع الأصعدة، مبرزا أن «مؤسسات وإدارة مصدومة من حدة وحجم الفساد الذي أثر بعمق على الفضاء السياسي والإداري والذي أدى إلى الاستيلاء على مراكز القرارات الاقتصادية والمالية لفائدة مصالح شخصية وخاصة ووضعية مالية جد هشة للبلد، تعاني من اختلالات عميقة على الصعيدين الداخلي والخارجي».

وأشار في هذا السياق إلى أن احتياطات الصرف للجزائر «انخفضت بأزيد من 116 مليار دولار بين سنتي 2014 و 2019 وأن عجز الخزينة العمومية بلغ معدله مستوى 10 بالمائة من الناتج الداخلي الخام».

وتطرق أيضا إلى «نظام تقاعد شبه مفلس بعجز متراكم بلغ 2500 مليار دينار جزائري نهاية 2019 وتمويل قامت بضمان تسبيقه الخزينة العمومية وكذا هشاشة الوضع الاجتماعي لبلدنا من خلال فوارق التنمية المحلية وتسجيل اختلالات خطيرة فيما يخص حصول المواطنين على خدمات عمومية قاعدية».

الشعب
يومية وطنية إخبارية تصدر عن المؤسسة العمومية الاقتصادية (شركة ذات أسهم)
رأس مالها الاجتماعي: 00. 000.000. 200 دج
39 شارع الشهداء الجزائر
البريد الإلكتروني: info@ech-chaab.com / الموقع الإلكتروني: http.//www.ech-chaab.com

الرئيس المدير العام
مسؤول النشر
فنيدس بن بلة
مدير التحرير
سعيد بن عياد

التحرير
التحرير: 87 91 46 023
الفاكس: 79 91 46 023

أمانة المديرية العامة
الهاتف: 80 4691 023
الفاكس: 77 4691 023

لإعلاناتكم اتصلوا بالقسم التجاري: تلفاكس: 73.60.59 (021)
السرعة والجودة

■ ملاحظة:
المقالات والوثائق التي ترسل أوتسلم للجريدة لا ترد إلى أصحابها نشرت أو لم تنشر ولا مجال لمطالبة الجريدة بها

المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار
1 شارع باستور - الجزائر
الهاتف: ....73.71.28(021)
73.76.78(021)
73.30.43(021)
الفاكس: ...73.95.59(021)

الإدارة والمالية 60.70.40 (021)
تطبع بالمؤسسات التالية: الوسط: مطبعة S.I.A الغرب: شركة الطباعة S.I.O الشرق: شركة الطباعة S.I.E الجنوب: S.I.A مطبعة ورقلة مطبعة بشار: S.I.A

غداة الانهيار الحاد لأسعار النفط بسبب انتشار فيروس كورونا

رئيس الجمهورية يترأس اجتماعا لتقييم الوضع الاقتصادي للبلاد

■ قـــانون ماليـــة تكميـــلي في أقـرب وقت لرفع بعض الاختـــلالات

■ تسريع إنشاء بنوك إسلامية ورفض الاستدانة أو التمويل غير التقليدي

ترأس رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أمس، بمقر رئاسة الجمهورية، اجتماع عمل خصّص لتقييم الوضع الاقتصادي للبلد، غداة الانهيار الحاد لأسعار برميل النفط في الأسواق الدولية، حسبما أفاد به بيان لرئاسة الجمهورية، فيما يلي نصه الكامل:

«ترأس رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون يوم الثلاثاء 10 مارس 2020 بمقر رئاسة الجمهورية اجتماع عمل خصّص لتقييم الوضع الاقتصادي للبلد، غداة الانهيار الحاد لأسعار برميل النفط في الأسواق الدولية، بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي كنتيجة لانتشار وباء فيروس كورونا، والقرار أحادي الجانب الذي اتخذته بعض الدول الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيب) والقاضي ببيع إنتاجها من النفط الخام بتخفيضات حادة جدا.

وحضر هذا الاجتماع علاوة على الوزير الأول، وزراء المالية، الطاقة، الصناعة والمناجم، الفلاحة والتنمية الريفية والتجارة إلى جانب محافظ البنك المركزي، مدير الديوان والأمين العام لرئاسة الجمهورية.

مراعاة القدرة الشرائية للمواطن

وبعد الاستماع للعروض المقدمة من قبل المشاركين في هذا اللقاء، أعطى رئيس الجمهورية توجيهاته من أجل مواجهة هذا الظرف الصعب الذي تتوفر الدولة على الإمكانيات الوطنية اللازمة لمواجهته.

في هذا الصدد، أعطى رئيس الجمهورية تعليماته لأعضاء الحكومة الحاضرين في الاجتماع من أجل اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحد من آثار هذا الظرف المضر بالاقتصاد الوطني وكذلك حتى لا يتأثر المواطن بأي حال من الأحوال، سواء في مدخوله أو في حياته اليومية.

في ذات السياق، وجه رئيس الدولة تعليمات لوزير المالية بأن يقدم في أقرب وقت ممكن أول قانون مالية تكميلي بغية رفع بعض الاختلالات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2020، ليتم إدراج إجراءات من شأنها معالجة الآثار المالية الناجمة عن الأزمة الحالية، وتحصيل الإيرادات الجبائية والجمركية غير المحصلة كما تم تكليفه بتسريع مسار إنشاء بنوك إسلامية خاصة وأخرى. وبذات المناسبة رفض رئيس الجمهورية بشكل قاطع اللجوء إلى الاستدانة أو التمويل غير التقليدي.

تسيير عقلاني للواردات

كما تم إسداء تعليمات لوزير التجارة من أجل ضمان تسيير ذكي للواردات دون أن يحرم المواطن والاقتصاد الوطني من أي منتج كان، علما أن الدولة تتوفر على وسائل كافية لسنتي 2020 و 2021، ولكي لا يتعرضان لندرة في المدخلات الصناعية أو المنتجات الضرورية لحياة المواطن.

كما أعطى الرئيس تبون تعليمات لوزير الفلاحة لأجل زيادة الانتاج الوطني بهدف تقليص، بنسبة 50 بالمائة على الأقل، من استيراد مواد الاستهلاك الانساني والحيواني، لاسيما بالنسبة للذرة واللحوم الحمراء.

ومن جهته، تلقى وزير الصناعة والمناجم تعليمات لاتخاذ التدابير الضرورية لتحقيق انتاج وطني مرتكز على إدماج، بنسبة 70 بالمائة على الأقل، للصناعة الخفيفة التي بقيت لحد الآن سارية بفضل صيغة CKD/SKD، وكذا بعث الصناعة الميكانيكية بنسبة إدماج تكون في البداية تقارب 35 بالمائة على الأقل. كما تلقى الوزير تعليمات بغرض تشجيع، دون أي تقييد، استحداث المؤسسات المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة ورفع كل أشكال العراقيل التنظيمية والبيروقراطية التي تعيق تطورها.

تسديد قروض البنوك في إطار الاستثمارات الخاصة

وتم أيضا، إعطاء تعليمات لمحافظ البنك المركزي لمرافقة حركة بعث النشاط الاقتصادي والقيام، تحت وصاية الوزير الأول وبالتشاور مع وزير المالية، بدفع لمخزون الذهب الجزائري كل المحجوزات الجمركية وكذا صندوق التضامن الوطني واللذين تم تجميدهما منذ عشريات، في حدود مستويات لا تسمح لهما بأن يكونا بمثابة ضمان. كما تم تكليف الوزير بالسهر على ضمان تسديد القروض التي منحتها بنوك في إطار الاستثمارات الخاصة.

وفي الأخير، أمر رئيس الجمهورية أعضاء الحكومة بمتابعة تحت وصاية الوزير الأول وبكل اهتمام، الوضع بهدف اتخاذ كل التدابير اللازمة في حال تدهور الظرف الراهن على المدى البعيد كي لا تطال آثاره أي مواطن.

حاملا رسالة إلى نظيره الموريتاني

الرئيس تبون يوفد وزير الخارجية إلى نواكشوط

أوفد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أمس، وزير الشؤون الخارجية صبري بوقدوم إلى نواكشوط، حاملا رسالة إلى رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، محمد ولد الشيخ الغزواني، حسب بيان لرئاسة الجمهورية.

..يعين اللواء أعثامنية قائدا للقوات البرية واللواء حنبلي قائدا للناحية العسكرية 5

عين عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، اللواء أعثامنية عمار قائدا للقوات البرية واللواء حنبلي نور الدين قائدا للناحية العسكرية الخامسة، حسب بيان أوردته، أمس، رئاسة الجمهورية.

وجاء في البيان: «عيّن عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني يوم الثلاثاء، وبناء على الدستور لا سيما المادتين 91 و 92 منه، وطبقا لأحكام المرسومين الرئاسيين المؤرخين في 07 مارس 2020، كلا من: اللواء أعثامنية عمار، قائدا للقوات البرية واللواء حنبلي نور الدين، قائدا للناحية العسكرية الخامسة».

...يدعو مصالح الأمن إلى مزيد من اليقظة والتنسيق للتصدي لفيروس كورونا

بعث وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، كمال بلجود، رسالة إلى المدير العام للأمن الوطني، أبلغه فيها بشكر وتهاني رئيس الجمهورية لكافة إطارات وأعوان الأمن الوطني عن مجهوداتهم المبذولة في التصدي لفيروس كورونا منذ ظهوره.

وقال الوزير في رسالته أن رئيس الجمهورية كلفه رسميا أثناء اجتماع مجلس الوزراء الأخير بإبلاغ «شكره وتهانيه الخالصة لكافة إطارات وأعوان الأمن الوطني عن مجهوداتهم المبذولة في التصدي لفيروس كورونا منذ ظهوره، وهذا على مستوى ربوع الوطن في المطارات والموانئ والحدود البرية».

وأضاف أن هذه المجهودات «سمحت، إلى غاية الساعة، باحتواء هذه الوضعية والتحكم فيها، بالموازاة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير الإمكانيات المسخرة حرصا على أمن وسلامة المواطنين».

وأشار وزير الداخلية في رسالته أن رئيس الجمهورية قدم تشجيعاته إلى إطارات وأعوان الحماية المدنية، داعيا إياهم إلى «مزيد من اليقظة والتجنيد للتصدي لهذا الوباء وإلى مزيد من التنسيق والانسجام مع مختلف المصالح وكذا العمل الجواري تجاه المواطنين بالالتزام الأصيل بمهامهم النظامية ذات البعد الإنساني الذي لا يحيد عن أخلاقهم وتكوينهم في سلك الأمن الوطني والتي نتعاون جميعا على تكريسها ضمن معالم الجمهورية الجديدة بكل يقظة وحزم».

..ويدعو الحماية المدنية إلى الالتزام بالمهام الإنسانية

بعث وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، كمال بلجود، رسالة إلى المدير العام للحماية المدنية، أبلغه فيها بشكر وتهاني رئيس الجمهورية لكافة إطارات وأعوان الحماية المدنية عن مجهوداتهم المبذولة في التصدي لفيروس كورونا منذ ظهوره.

وقال الوزير في رسالته أن رئيس الجمهورية كلفه رسميا أثناء اجتماع مجلس الوزراء الأخير بإبلاغ «شكره وتهانيه الخالصة لكافة إطارات وأعوان الحماية المدنية عن مجهوداتهم المبذولة في التصدي لفيروس كورونا منذ ظهوره، وهذا على مستوى ربوع الوطن في المطارات والموانئ والحدود البرية».

وأضاف أن هذه المجهودات «سمحت، إلى غاية الساعة، باحتواء هذه الوضعية والتحكم فيها، بالموازاة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة وتوفير الإمكانيات المسخرة حرصا على أمن وسلامة المواطنين».

وأشار وزير الداخلية في رسالته أن رئيس الجمهورية قدم تشجيعاته إلى إطارات وأعوان الحماية المدنية، داعيا إياهم إلى «مزيد من اليقظة والتجنيد للتصدي لهذا الوباء وإلى مزيد من التنسيق والانسجام مع مختلف المصالح وكذا العمل الجواري تجاه المواطنين بالالتزام الأصيل بمهامهم النظامية ذات البعد الإنساني الذي لا يحيد عن أخلاقهم وتكوينهم في سلك الأمن الوطني والتي نتعاون جميعا على تكريسها ضمن معالم الجمهورية الجديدة بكل يقظة وحزم».

تعليمات رئيس الجمهورية إلى قطاع التربية

يومان في الأسبوع لاستقبال المواطنين والموظفين

أفادت وزارة التربية الوطنية، أمس، أنها خصصت يومين في الأسبوع لاستقبال المواطنين وأولياء التلاميذ وموظفي القطاع على مستوى مديريات التربية لدراسة انشغالاتهم ومعالجتها، تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية.

وجاء في بيان أصدرته الوزارة أنه «تطبيقا لتعليمات رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون التي تم تكريسها ضمن مخطط عمل الحكومة الذي من بين ما يرمي إليه تعزيز مبادئ دولة القانون وأخلقة وشفافية عمل السلطات العمومية، فإن قطاع التربية الوطنية ملزم باتخاذ كل التدابير والترتيبات التي من شأنها أن تجسد هذا المسعى في العمل الميداني اليومي المتصل بحياة المواطن».

وتمت الإشارة إلى أنه تم تخصيص يومين في الأسبوع لاستقبال المواطنين وأولياء التلاميذ وموظفي القطاع على مستوى مديريات التربية ويوميا بمؤسسات التربية والتعليم مع تحديد الفترة الصباحية أو المسائية من وقت الدوام الرسمي. وذكر ذات المصدر أن الجهات المعنية ستقف على كل الوضعيات المطروحة «حالة بحالة» قصد دراستها ومعالجتها وتسويتها مع تخصيص الرد الكتابي المناسب لها، وذلك وفق النصوص القانونية والتنظيم المعمول به في «أسرع الآجال».

الملتقى الدولي للحساسية والربو

نائب رئيس مجلس الأمة يستقبل مشاركين أفارقة

شكل واقع التكفل الصحي بمرضى الحساسية والربو في إفريقيا محور اللقاء الذي جمع، أمس، مليك خذيري نائب رئيس مجلس الأمة بأساتذة أفارقة في هذين الاختصاصين.

وأفاد بيان للغرفة العليا للبرلمان أنه و «بتكليف من رئيس مجلس الأمة بالنيابة صالح قوجيل، استقبل مليك خذيري نائب رئيس مجلس الأمة وبحضور أحمد بوزيان، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني بمقر المجلس، مجموعة من أساتذة الطب الأفارقة المشاركين في الملتقى الدولي حول التكفل بمرضى الربو والحساسية المنظم ببلادنا».

أودت بحياة عديد الضحايا المدنيين

الجزائر تدين بشدة الهجمات التي استهدفت شمال بوركينافاسو

أدانت الجزائر «بشدة» الهجمات «المشينة» التي استهدفت، الأحد الماضي، سكان منطقتي «دانغيلا» و«بارغا» في شمال بوركينافاسو،والتي أودت بحياة عديد الضحايا المدنيين.

وأشار الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية، عبد العزيز بن علي شريف لوآج «إننا ندين بشدة الهجمات المشينة التي استهدفت يوم 8 مارس 2020 سكان منطقتي «دانغيلا» و«بارغا» في شمال بوركينافاسو، والتي خلفت عدة ضحايا وسط المدنيين الأبرياء»، مضيفا بقوله «نقدم تعازينا لعائلات الضحايا جراء هذه الأفعال الشنيعة، ونعرب لهم عن تضامننا التام مع حكومة بوركينافاسو وشعبها الشقيق لمواجهة هذا العمل الفظيع الذي لا يوصف».

وأكد بن علي أن «الاعتداءات المتكررة التي يتعرض لها السكان العزل ببوركينافاسو تثبت مرة أخرى الطريق المسدود الذي وصلت إليه هذه الجماعات الارهابية الدموية التي، ومهما كانت أسبابها، تبحث من خلال هذا العنف الشنيع عن الظهور والبروز بالتعرض إلى حياة الناس الأبرياء وفرض الخوف والبلبلة». واستطرد يقول «إننا على يقين أن عزم الشعب البوركينابي ووحدته سيحفزانه على تجاوز هذه المحن».

تأجيل انتخاب ممثل مجلس الأمة بـ«الدستوري»

قرر مكتب مجلس الأمة في اجتماع له، أمس، برئاسة، صالح قوجيل، رئيس المجلس بالنيابة، تأجيل الجلسة العامة المخصصة لانتخاب ممثله بالمجلس الدستوري إلى يوم الأربعاء 18 مارس الجاري، حسب بيان للمجلس، جاء فيه أن قوجيل « ترأس، اجتماعا لمكتب المجلس خصص لتدارس عملية انتخاب عضو المجلس الدستوري بعنوان مجلس الأمة، دراسة وضعية الأسئلة الشفوية والكتابية المحالة على المكتب، وكذا إعلان حالة شغور مقعد بمجلس الأمة».

أما بخصوص انتخاب ممثل مجلس الأمة في المجلس الدستوري، فقد تقرر «إرجاء الجلسة العامة التي كانت مخصصة لهذا الغرض، إلى يوم الأربعاء 18 مارس الجاري، مع التأكيد على ضرورة مراعاة أحكام المادتين 183 و184 من الدستور والمادة 108 من النظام الداخلي لمجلس الامة».

من منتدى «الشعب»

وزير الصّحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمان بن بوزيد:

رئيس الجمهورية أمر بمنع التّجمّعات الثّقافيّة، الرياضية وإلغاء المعارض الدّولية

■ توفير عدد كاف من الأسرّة، العتاد والطّاقم الطبي

استعرض وزير الصّحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمان بن بوزيد، مختلف المستجدّات المتعلّقة بفيروس كورونا بالجزائر، معلنا عن قرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، المتضمّن منع التّجمّعات الثّقافية وإلغاء مواعيد المعارض الدولية وتنظيم مختلف المنافسات الرياضية بدون جمهور بما فيها البطولة الوطنية لكرة القدم، وذلك تفاديا لانتشار الفيروس وحفاظا على صحّة المواطنين.

صونيا طبة
تصوير: عباس تيليوة

في ندوة نقاش نشّطها وزير الصّحة بمنتدى جريدة «الشعب» حول التدابير والإجراءات المتخذة لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا في الجزائر، كشف عن استعداد مصالح القطاع للتحكم في الوضع في حال سجّلت الجزائر إصابات جديدة بفيروس كورونا من خلال العمل على توفير عدد كاف من الأسرّة والعتاد الطبي واقتناء كاميرات حرارية مع اتخاذه قرار منع تصدير الكمامات، ووسائل أخرى تساهم في حماية المواطنين من الإصابة بالفيروس والحد من انتشاره.

أعطى وزير الصحة تعليمات صارمة لمديري المستشفيات عبر الوطن، بضرورة توفير الظروف اللائقة لاستقبال جميع المرضى، وإقامتهم في غرف مزوّدة بالأسرّة الكافية والأفرشة والأكل الصحي وخدمة الانترنت والهواتف، مشيرا إلى أنّ مصالحه تعتمد على الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالوضعية الوبائية والتعامل مع الكورونا عكس الدول الأخرى، مع التركيز على الومضات الاشهارية الخاصة بتوعية المواطنين بتطبيق التدابير الوقائية وأخذ الاحتياطات اللازمة، وهو ما سيسمح بالتحكم في الوضع الذي لم يصل إلى مرحلة الخطر في ظل تسجيل 20 حالة مؤكّدة إلى غاية اليوم.

بخصوص وضعية الحجر الصحي التي وصفها المصابون عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالسيئة وغير اللائقة،أوضح المسؤول الأول عن قطاع الصحة أنّه لا يمكنه تحمّل المسؤولية الكاملة لما تشهده مستشفياتنا من واقع صعب نظرا لأنها مراكز استشفائية قديمة وليست جديدة،قائلا في ذات السياق إنه تنقّل شخصيا إلى مستشفى بوفاريك أين يتم عزل المرضى وسهر على متابعة الوضع، مضيفا أن الضغط الذي يعرفه المستشفى جعل المسؤول يضطر إلى إبقاء المصابين بقسم كان مخصّصا في وقت سابق لمرضى الكوليرا، مقدما شكره للمرأة التي تقرّبت من مصالحه بعدما تأكّدها من إصابة قريبها المغترب بفيروس كورونا، واعتبره تصرّفا حضاريا ينبغي أن يتحلى به جميع المواطنين لتفادي انتشار العدوى.

رغم أنّ القطاع يشهد حالة تأهب قصوى، لكن وزير الصحة طمأن الجزائريين بأن جميع التدابير الاحترازية متخذة لمواجهة هذا الفيروس بما أن الجزائر لم تصل بعد إلى الدرجة الثانية من تفشي الفيروس، مؤكدا أن أقصى المجهودات تبذل بصفة يومية لتعزيز الوقاية على مستوى المطارات ومختلف مناطق العبور البرية والبحرية، زيادة على استحداث مراكز للفحص والتحاليل بالمدن الأخرى للكشف عن فيروس كورونا بالتنسيق مع معهد باستور، وذلك لتخفيف عناء التنقل إلى العاصمة لإجراء هذه التحاليل، بالإضافة إلى جلب أجهزة اختبار لفيروس كورونا تثبت نتائج الفحص في مدة 10 دقائق.

وفي إطار الحيطة وتفاديا لأي طارئ، أضاف بن بوزيد أنه اجتمع مع منتجي المواد الصيدلانية المتعلقة بالوقاية من الفيروس، على رأسها الكمامات لتدعيم المخزون الوطني مقدّما لهم أوامر بحظر تصدير الكمامات، ووسائل أخرى تساهم في حماية المواطنين من الإصابة بالفيروس والحد من انتشاره حتى في حال تلبية الاحتياجات الوطنية، فإن الكمية الإضافية ستوجّه للصيدلية المركزية، مشيرا إلى عدم التوصل إلى اكتشاف لقاح يقي من الإصابة بالفيروس، وهو ما يجعل اتخاذ التدابير الوقائية لمنع انتشار العدوى أفضل السبل التي تساهم في الحد من انتشاره.

قانون يحدّد إجراءات الوضع تحت «الحجر الصحي» في الجزائر

■ أمين بلعمري

الحجر الصحي هو من الإجراءات الاحترازية التي يلجأ إليها لوقف انتشار وباء معين، حيث يتم عزل المصابين لمنع وصول العدوى إلى أشخاص آخرين، وبالتالي فالإجراء يدخل في خانة التدابير الوقائية الأخرى. وفي هذا الصدد صرّح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمان بن بوزيد، على هامش منتدى جريدة «الشعب»، أنّه لا يوجد في الجزائر نص قانوني يتعاطى مع حالات الحجر أو العزل الصحيين، وذكّر في الصدد أنّ دائرته الوزارية لا يمكنها أن تحتجز أشخاصا مصابين دون رضاهم أو تعاونهم، مؤكدا أنّ استعمال الإكراه في مثل هذه الحالات من اختصاص وكيل الجمهورية، الذي يمكنه إصدار أوامر بخصوص اتخاذ إجراءات إكراهية المصابين بأي مرض معد على البقاء في مراكز الحجر وعدم المغادرة إلا بعد التعافي التام وزوال أي خطر على الآخرين، وذلك بترخيص من الطبيب المتابع لحالته أو من الهيئة الاستشفائية، لهذا أضاف بن بوزيد، أن العمل جار لاستحداث نصوص قانونية تحدد إجراءات وتدابير الحجر الصحي لسد الفراغ القانوني الموجود حاليا ممّا سيسمح بتسيير مثل هذه الحالات الاستثنائية التي تتطلّب العزل الصحي للمصابين بأي نوع من الأمراض المعدية أو الفيروسات الخبيثة مثل كورونا، معتبرا أن الإجراء، أي الحجر الصحي، شرّ لابد منه مثلما يراه البعض، ولكن لديه الكثير من الايجابيات حيث أنه يسمح برعاية مركّزة للمصابين من جهة، وكذا حماية الأشخاص الآخرين من الإصابة بالعدوى من جهة أخرى. وفي الصدد قال وزير الصحة، الذي نزل أمس ضيفا على منتدى جريدة «الشعب» في ندوة تحسيسية وقائية من فيروس كورونا (كوفيد 19)، إن كل الدول عبر العالم تعتمد هذا الإجراء في حال وجود أي فيروس معد حتى لا نصل الى الحالة الوبائية التي تزداد معها الأمور صعوبة، وقد تخرج من السيطرة، وأعطى الوزير مثالا عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومتان الصينية والايطالية لمحاصرة وباء كورونا ومنع انتشاره إلى جيوب أخرى.

وعن ظروف الحجر الصحي إثر ما تمّ تداوله من فيديوهات عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي، قال بن بوزيد إنه أعطى تعليمات لكل المديرين الولائيين للصحة من أجل توفير الظروف الأمثل للأشخاص الموضوعين قيد إجراء الحجر الصحي عبر كل ولايات الوطن، وأضاف أنّه طالب كل مديري المستشفيات الكبرى عبر الوطن بإرسال صور وفيديوهات عن الأجنحة التي تمّ تخصيصها للحجر الصحي.

الجزائر في مرحلة «انتظار مسلّح» ولا داعي للقلق

التّوعية والتّحسيس لمنع تسلل «كورونا» إلى المدارس

في ظل الانتشار الكبير لفيروس كورونا عبر العالم، وتأكيد وزارة الصحة وجود 20 حالة متحكم فيها مصنّفة في المرحلة الأولى للوباء، تشهد المدارس تخوّفا في أوساط أولياء التلاميذ، الذين طالبوا وزارة التربية بالفصل في الجدل القائم بخصوص الفيروس وإمكانية تغلغله في الوسط المدرسي من خلال إتباع جملة من الإجراءات الوقائية على غرار توفير المياه والمحاليل المطهّرة لضمان أمن وسلامة التلاميذ.

خالدة بن تركي

أكّد وزير الصّحة والسكان وإصلاح المستشفيات، عبد الرحمان بن بوزيد، أمس، خلال ندوة نقاش حول التدابير والإجراءات الوقائية لمواجهة خطر انتشار فيروس كورونا «كوفيد -19»، أن الجزائر في المرحلة الأولى من الفيروس ما يعني أن اليقظة والتحسيس ضروريان لمنع انتشار الوباء في أوساط المدارس والجامعات، مضيفا أن وزارة الصحة وكل القطاعات مجنّدة للتدخل في حال الوصول الى المرحلة الثانية.

أوضح المسؤول الأول على قطاع الصحة في سياق الإجراءات الاحترازية، أن الوزارة نظّمت لقاء مع الصيدليات من أجل توفير محاليل التطهير وبالكميات المطلوبة، الى جانب اللافتات ودرس مثالي على مستوى المدارس للتوعية والتحسيس بهذا الوباء الذي لم ينتشر بمدارسنا، غير أن الحيطة والحذر - يقول الوزير - ضروريان وبإتباع الأساليب الوقائية يمنع احتمالية طرق الفيروس لأبواب المؤسسات التربوية.

وأضاف بشأن ما يشاع عبر وسائط التواصل الاجتماعي، خاصة تلك المعلومات المتداولة بخصوص مخاوف الأولياء بعد تداول خبر إمكانية انتشار الفيروس بأحد المدارس، أن المرحلة الأولى لفيروس الكورونا تستدعي التوعية والتحسيس عبر المدارس، وإتباع الإجراءات الوقائية لحماية التلاميذ من هذا الوباء الذي تتغير إجراءاته الوقائية بتغير الوضع، ما يعني أن الوزارة مجنّدة لأي جديد، ولا توجد أي حالة بالمدارس.

وبخصوص قرار غلق المدارس كما يتداوله البعض، فإنه لا يمكن أن يكون إلا في مراحل كبيرة من انتشار الفيروس،وماعدا ذلك فالإجراءات الوقائية كافية بالحماية الى جانب التحسيس واليقظة من الفيروس الذي لم يتوصل لعلاج له، مؤكدا أن الجزائر في سياق الإجراءات الاحترازية تمنع أي تجمّعات من شأنها أن تساهم في انتقال عدوى الفيروس على غرار قرارات منع تنظيم الصالونات والمعارض.

نفس الأمر بالمدارس، فالوضع - يقول الوزير - مستقر يستدعي اليقظة فقط، وفي حال الانتقال الى مرحلة ثانية تصبح إمكانية غلق المدارس والجامعات وأماكن النقل مؤكدة، وهذا في إطار المخطّطات المحتملة التي تخضع للتغيير حسب تغير الأوضاع ومدى انتشاره، وهذا ردّا على ما يطالب به بعض الأولياء بشأن تعليق الدراسة كأول إجراء احترازي ووقائي رغم ما يمكن أن يترتّب على هذا القرار من أمور على اعتبار أن الخطوة من شأنها أن تهدد السنة الدراسية، خاصة الامتحانات الرسمية المتعلقة بنهاية الأطوار الدراسية في حال تم تعليق الدراسة.

وهو العمل الذي يستدعي حسب وزير الصحة التعاون والتنسيق بين مختلف الأطراف، خاصة الأسرة التربوية لمواجهة خطر الوباء عن طريق تحسيس وتعليم التلاميذ على اختلاف فئاتهم العمرية بأساليب الحيطة والتحصين من العدوى التي تعد قليلة في المرحلة العمرية اقل من 15 سنة.

وفي سياق وسائل الوقاية، أكّد وزير الصحة عن وجود خلية يقظة على مستوى الوزارة تعمل ليلا ونهارا لضمان استقرار الوضع في الجزائر، والتحكم في الحالات المعلن عنها التي تخضع للرعاية الصحية اللازمة، بعيدا عن التهويل الذي يحدث عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

من منتدى «الشعب»

طمأن الجزائريين

الوضع متحكم فيه... اليقظة ضرورية... وجاهزون لأي طارئ

طمأن البروفيسور عبد الرحمان بن بوزيد، أمس، من منبر فوروم «الشعب»، الجزائريين بعد انتشار فيروس كورونا، مؤكدا أن الوضع متحكم فيه إلى غاية الآن، غير أنه شدد بالمقابل على ضرورة التحلي باليقظة والحذر، بعدما انتشر في الضفة المقابلة وتحديدا بإيطاليا وفرنسا، التي تتميز بحركة كبيرة في التنقل البشري جوا وبحرا.

فريال بوشوية

قال المسؤول الأول على قطاع الصحة الوزير عبد الرحمان بن بوزيد، إن الجزائر لا يمكنها وقف تدفق القادمين إليها تفاديا لانتشار «كوفيد19»، معتبرا اليقظة والحذر والالتزام بشروط الوقاية ضرورة، بالمقابل أشاد بالتعامل الهادئ للجزائريين مع الوضع عموما بعد تسجيل إصابات مؤكدة، وأوعز التحكم في الوضع إلى التحقيقات الحثيثة التي تجريها المديرية العام للوقاية.

لعل أكبر هاجس بعد الانتشار السريع والمخيف لـ«الفيروس الكابوس» كورونا في الضفة الأخرى من المتوسط، وتحديدا بإيطاليا وفرنسا، تحرك الأشخاص في الاتجاهين ذهابا وإيابا لاسيما عن طريق الرحلات الجوية، أمر حسم فيه أمس الوزير بن بوزيد بتأكيده أنه «لا يمكن توقيف الدخول إلى الجزائر»، مستدلا بإيطاليا وفرنسا التي أبقت على الحركة ولم تغلق حدودها، لكن بالمقابل شدّد على ضرورة التحلي بيقظة كبيرة وحذر شديد، على اعتبار أن الوقاية أنجع وسيلة لتفاديه، في ظل عدم اكتشاف لقاح يعالجه.

بن بوزيد الذي أشاد بالهدوء الكبير الذي تحلى به الجزائريون، الذين لم يقعوا في فخ الفزع والتهويل، ورغم طمأنته لهم، اعترف بأن الوضع خطير جدا لتقلص المسافة التي تفصلنا عن مناطق انتشر بها على نطاق كبير على غرار إيطاليا التي تم الحجر عليها بأكملها بقرار من سلطاتها العليا، وإن كانت الجزائر ما تزال تصنف في الخانة الأولى فقط، بتسجيلها لـ 20 إصابة طيلة أسبوعين التي أعقبت اكتشاف الحالة الأولى.

واستنادا إلى بن بوزيد، فإن الجزائر التي ما تزال في مرحلة الوقاية وتتحكم جيدا في الحالات إلى حد الآن، حضرت نفسها للأسوأ، تحسبا لأي تطورات يترتب عنها انتشار كبير للمرض، وجهزت كل الوسائل لمجابهته عملا بتعليمات رئيس الجمهورية.

في سياق آخر، ولدى توقفه عند الحجر الصحي عموما والظروف التي تميزه تحديدا، جدد التأكيد بأنه ضرورة ملحة، معتبرا رد فعل المعنيين به بالاستياء طبيعيا إلا أنه لابد منه، لاسيما وأنه ساهم كثيرا في التحكم في الانتشار، بفضل التحقيقات الدقيقة التي تقوم بها المديرية العامة للوقاية، التي تتبعت تنقلات كل الذين تأكدت إصابتهم، بدءا بالرعية الإيطالي.

وزارة التجارة تفتح تحقيقا لمواجهة المضاربة

سنتخذ الإجراءات اللازمة حول تسقيف أسعار المواد المطهرة

أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات البروفسور عبد الرحمان بن بوزيد، أن هيئته الوزارية تركز حاليا بالدرجة الأولى على التوعية بشتى أنواعها لأن وضعية فيروس كورونا في الجزائر متحكم فيها، مشيرا إلى إمكانية اتخاذ إجراءات كما هو معمول به في دول العالم بشأن المضاربة التي شهدتها أسعار الكمامات الطبية والمطهر السائل لدى بعض الصيدليات مند إعلان وزارة الصحة عن اكتشاف أول حالة فيروس كورونا في الجزائر.

عزيز.ب

صرح وزير الصحة بن بوزيد أنه لم ينتشر على نطاق واسع في الجزائر وأن الهدف الرئيسي لوزارة الصحة هو التركيز على التوعية قدر الممكن وهذا بفضل تضافر الجهود على اعتبار أن الأمر يتعلق بالمصلحة العامة للوطن والمواطن، كما دعا بن بوزيد، خلال ندوة نقاش حول مستجدات إنتشار فيروس كورونا بمنتدى «الشعب» وسائل الإعلام إلى الابتعاد عن التهويل، واعتماد اتصال هادئ ومدروس ومسؤول والابتعاد عن التهويل بكل أشكاله، لأن له عواقب وخيمة.

وفي رده عن سؤال «الشعب» بخصوص المضاربة التي شهدتها أسعار المواد المطهرة وكذا الكمامات في بعض الصيدليات في الفترة الأخيرة، قال وزير الصحة إن هيئته ستتخذ في القريب العاجل الإجراءات اللازمة للحد من هذه الظاهرة، معتبرا الهوس والخوف من الإصابة بفيروس الكورونا دفع المواطنين خلال الأيام الماضية للإقبال على شراء الأدوية الخاصة برفع المناعة والكمامات بالإضافة إلى المطهرات الكحوليات من الصيدليات أمر منطقي بدليل ما حدث في بعض الدول الأوروبية على غرار ألمانيا التي شهدت عملية سرقة غير معتادة طالت بعض المستشفيات بسبب الخوف من فيروس كورونا ونقص سوائل التعقيم والكمامات في الصيدليات والمتاجر، دفع البعض لمحاولة الحصول عليها بأي طريقة وهو ما أحدث فوضى.

وجه الوزير توصيات إلى المواطنين لاحترام قواعد النظافة وعدم الانسياق وراء بعض المعلومات الخاطئة التي تنشرها شبكات التواصل الاجتماعي.

قاسي شاوش : فتحنا تحقيقا لدى الصيدليات والموزعين لمواجهة المضاربة

كشفت مديرة التحقيقات والتعاون لدى وزارة التجارة قاسي شاوش عن شروع مصالحها في فتح تحقيق وعملية إحصاء عبر جميع صيدليات الوطن وكذا موزعي الأدوية والذي سيدوم عشرة أيام كاملة وهذا للحد من المضاربة التي شهدتها أسعار المواد المطهرة وكذا الكمامات في الفترة الأخيرة.

وأضافت شاوش في تدخل لها خلال منتدى «الشعب» أن الهدف الأساسي لوزارة التجارة هو العمل على ضمان وتوفير مستلزمات الوقاية من سوائل التطهير والكمامات الطبية على مستوى الصيدليات بالدرجة الأولى ثم تأتي في المرتبة الثانية مراقبة الأسعار والجودة، مؤكدة أنه فور الانتهاء من عملية الإحصاء والتحقيق سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق أي تجاوزات بخصوص رفع أسعار مستلزمات الوقاية.

الحجر الطوعي..

■ أمين بلعمري

لا شك أن أحسن طريقة لتشجيع المصابين بالكورونا أو بأي مرض معد على التصريح بإصابتهم وقبول اللجوء إلى المصالح المعنية للوضع تحت النظر من خلال إجراء الحجر الصحي هو التوعية بخطورة عدم القيام بهذه الخطوة على المصاب وعلى محيطه القريب والبعيد، ولكن التوعية وحدها لا تكفي إن لم نوفر لذلك المصاب أدنى ظروف الإقامة المريحة خلال فترة الحجر الصحي وبهذه الطريقة فقط نشجع الناس على اللجوء الطوعي إلى المصحات وقبول إجراء العزل الصحي عن طيب خاطر والتوعية بأن الإجراء هو حماية وليس عقابا ؟ لأن الحجر الصحي سيمكنه من التعافي بسرعة بفضل الرعاية الصحية اللصيقة داخل مراكز الحجر، من جهة، وفي الوقت نفسه حماية الآخرين من خطر العدوى وفي مقدمتهم أهله وعائلته ولا أعتقد أن هناك شخص عاقل يقبل أن يلحق الضرر بالآخرين خاصة عندما يتعلّق الأمر بأقرب المقرّبين منه ؟

لقد أثارت الفيديوهات والصوّر المسرّبة من إحدى غرف الحجر الصحي في مستشفى بوفاريك وخبر فرار شخص من الإجراء، حالة من الذعر والتشويش أعادت إلى الأذهان ما وقع مع السيدة التي أصيبت بالكوليرا وكانت تحت الحجر الصحي في ذات المستشفى والطريقة غير المسؤولة التي تعامل بها والي البليدة آنذاك مع تلك السيدة الشيء الذي زاد حينها من ارتباك الرأي العام سنة 2018 مع العلم أن الكوليرا لا ينتقل إلا بالاحتكاك المباشر بالشخص المصاب ؟

أعتقد أن خير طريقة لتغيير الانطباع العام السائد حول مراكز أو أماكن الحجر الصحي والتي بات يعتقد بشأنها البعض أنّها مراكز اعتقال لا حجر صحي بسبب الفيديوهات والصور التي تسرّبت والرد على ذلك بنشر فيديوهات وصور عن الأماكن والأجنحة التي خصّصها كل مستشفى تحسبا للحجر الصحي فبهذه الطريقة يمكن تصحيح ذلك الانطباع السائد ونطمئن الرأي العام بأن تلك المراكز والأماكن تم تخصيصها وتزويدها بكل شروط الراحة بها لحماية المصابين وعلاجهم وكذا حماية الآخرين من خطر العدوى لا أقّل ولا أكثر لأن خير طريقة لمحاربة الإشاعة هو نشر المعلومة الصحيحة وتطعيمها بالصورة والصوت وبهذا سنرى كيف سيتوجّه أي مصاب بالفيروس ولمجرد الشك إلى المستشفى بل هو من سيطلب طوعا الوضع في الحجر الصحي.

الحذر من المعلومات المغلوطة والرفع من درجة الحيطة والحذر

استقاء المعلومة من الجهات المختصة، يساهم في القضاء على الإشاعات التي يطلقها بعض رواد شبكات التواصل الاجتماعي حول فيروس كورونا الجديد، حسب ما صرح به وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات عبد الرحمان بن بوزيد.

حياة / ك

أكد بن بوزيد في ندوة النقاش التي نظمتها، أمس، جريدة «الشعب»، حول التدابير والإجراءات التي اتخذتها وزارة الصحة من أجل مواجهة خطر انتشار فيروس كورونا «كوفيد 19» على ضرورة رفع مستوى التأهب لمواجهة أي طارئ يخص هذا الوباء العالمي والرفع من درجة الحيطة والحذر واتخاذ كل وسائل الوقاية من هذا الفيروس.

ركز بن بوزيد في حديثه على أهمية المعلومة، التي تعد أساسية لمحاربة الفيروس والوقاية منه، وفي هذا الإطار أفاد أنه وجه تعليمات لكافة مديري المستشفيات عبر القطر الوطني، بالتواصل معه شخصيا ومراسلته وتقديم كل المعلومات حول الإصابات المسجلة وإن كانت الوسائل المتوفرة كافية أو هناك نقائص.

وفي سياق الحديث على ضرورة التأكد من المعلومة لم يتحدث الوزير عن تسجيل أي حالة وفاة في الجزائر بسبب الفيروس، عن خلفية ما تداولته وسائط التواصل الاجتماعي عن وفاة امرأة بسبب الوباء.

بالرغم من أن المنحنيات الوبائية لا تعرف تصاعدا في الجزائر، لأن الحالات المسجلة تؤكد أن المرض لا يزال في مرحلته الأولى، وهذا ما يمكن من الإحاطة به، لكن لا يعني -حسب الوزير - التراخي في تطبيق التدابير الوقائية اللازمة، مشددا في هذا الصدد على ضرورة المراقبة في الحدود، لمنع توطين المرض في بلادنا.

ولفت الوزير إلى أن الجزائر قد اتخذت إجراءات احترازية لمواجهة الوباء، مفيدا أن 80٪ من الإصابات هي عادية لأن أعراضه تشبه كثيرا الانفلونزا الموسمية، و5٪ من المصابين به يصلون درجة الخطورة، وهؤلاء المصابون نجدهم في الغالب يعانون من أمراض صدرية، لأن فيروس كورونا يستقر في الرئتين، وبالتالي تتشكل لديهم مضاعفات وتعقيدات خطيرة، مشيرا إلى أن الفيروس يكون أكثر خطرا على الأشخاص المسنين وأصحاب الأمراض المزمنة، وتقل خطورته عند الأطفال دون سنة 15.

من منتدى «الشعب»

بتعليمة من وزيرة التضامن، الدكتورة سمية أولمان :

مخطط خاص لتأمين المقيمين بدور العجزة والرحمة

■ بالهدوء والبصيرة نواجه فيروس كوفيد-19 وليس بالتهويل

تعكف وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة، على بلورة مخطط خاص، لمجابهة فيروس كورونا، على مستوى المؤسسات والمراكز التابعة لها، لأنها تأوي أكثر الفئات عرضة للإصابة ويتعلق الأمر بالمشردين، وذوي الاحتياجات الخاصة والأشخاص المسنين، وقد اتخذت بالتنسيق مع وزارة الصحة كافة التدابير الوقائية، للتعامل مع الوضع السائد والحالات المسجلة.

زهراء.ب

في تصريح لجريدة «الشعب»، على هامش ندوة نقاش حول التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الصحة، من أجل مواجهة خطر انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19)، نشطها وزير الصحة عبد الرحمان بن بوزيد، أبرزت الدكتورة سمية أولمان مديرة مكلفة بمديرية حماية وترقية الأسرة بوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، الإجراءات المتخذة من طرف وزارة التضامن، لتأمين وحماية الأشخاص المقيمين في المؤسسات والمراكز التابعة لها، حيث قالت إنه تم في البداية مراسلة جميع المديرين الولائيين، لاتخاذ الإجراءات الوقائية، لتفادي انتشار الفيروس بعد تسجيل حالات مؤكدة في بعض الولايات والتي أعلنت عنها وزارة الصحة بشكل دوري.

وأضافت الدكتورة أولمان، أنه يجري حاليا بلورة مخطط خاص، بتعليمة من وزيرة التضامن، لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين المؤسسات المتخصصة والمراكز

التابعة للقطاع، لأنها تستقطب الأشخاص دون مأوى والفئات الهشة الأكثر عرضة لهذا النوع من الأمراض والإصابات.

وأبرزت أن العمل وقائي بالدرجة الأولى، ويركز خاصة على تعليمات وزارة الصحة باعتبارها الأدرى بالوضعية، في حين تتولى وزارة التضامن اتخاذ الإجراءات التي تخص القطاع والفئات التي تأويها دور العجزة والرحمة، على غرار اعتماد التنظيف وبطريقة منتظمة للكراسي المتحركة، لأننا نأوي الكثير من المعاقين، وكذا تنظيف الركائز، الأفرشة، الأغطية وجميع الوسائل المستعملة يوميا.

وأشارت إلى أن التنسيق مع وزارة الصحة يتم طول السنة، وليس ظرفيا، حيث تتعامل المؤسسات والمراكز التابعة لوزارة التضامن، مع المراكز الصحية والعيادات المتعددة الخدمات والمستشفيات، بالإضافة إلى أنها تضم وحدات صحية بها على الأقل طبيب وممرض، لأنها تأوي الكثير من المرضى في دور الرحمة ومنهم مرضى السرطان، وهؤلاء بحاجة إلى متابعة طبية خاصة.

وقالت الدكتورة أولمان إن مصالح وزارة التضامن لم تصل إلى مرحلة توزيع الأقنعة الواقية بالمؤسسات والمراكز الخاصة، لأنها تتماشى مع تعليمات وزارة الصحة، ولا تريد سبقها أوتهويل الوضع، مشددة على ضرورة العمل بهدوء وفعالية وبصيرة لمجابهة فيروس كورونا.

الكورونا بين المعتقد والمكيدة

■ نور الدين لعراجي

انقسم المجتمع الدولي بين مؤيد لحقيقة الفيروس الهالك ، ومكذب له وهناك من اعتبره يدخل في إطار الطابع الحديث للحروب الجرثومية منها التي تقودها القوى الكبرى في العالم.

الحديث في الأوساط المجتمعية مختصر في فكرة أن المجتمع الصيني يعتمد على نمط غذائي غريب الأطوار، باستهلاكه كل ما يدب فوق الأرض من حشرات وحيوانات، منذ مئات السنين، فليس مبررا أن يكون فيروس الكورونا بسبب تلك المعيشة الغربية التي دأب عليها، وإلا لكان المرض تفشى هناك منذ قرون خلت كغيره من الأمراض والأوبئة المعلومة والمألوفة.

وليس بالغريب على المجتمع الصيني إعجازه عن اكتشاف المصل أو الترياق للقضاء على ذلك، بدليل أن مدة أسبوع كانت كافية لبناء مستشفى للمصابين بالفيروس يكفي للآلاف من المرضى دون أن يقلل ذلك من عزيمة العقل المنغولي، وبالتالي مبررات تواجد الفيروس يتعلق بهذا النمط الغذائي ليس كافيا لإثبات العدوى من عدمها.

الفيروس بعد الصين انتقل إلى كل أنحاء العالم ولم تسلم منه دول آسيا بل امتد إلى قارات أخرى، وطرق الانتقال تبقى على مراكز الأبحاث والمخابر في علم الأوبئة اكتشافها، سواء تعلق الأمر بفيروس مجهري، أو بكائن عضوي فالأبحاث الجينية في عالم البيولوجيا كفيلة بالكشف عن من يقف وراء ذلك.

وهناك مسألة أخرى يجب الانتباه إليها وهي تزايد ضحايا الكورونا في كل من إيران والصين «الجنس الفارسي والمنغولي» فقط بشكل يطرح الكثير من التساؤلات البريئة.

وأمام فرضيات المؤامرة ومحاولات الهيمنة على تكنولوجيات الدول الأكثر تطورا في العالم، تأتي هذه الفرضيات لتؤكد أن الحروب الحديثة اليوم انتقلت إلى مستويات عليا، والدليل على ذلك حالة الاستنفاد التي تعيشها اليوم، بالإضافة إلى دخولها في عزلة دولية ستكبدها خسائر اقتصادية كبيرة، تزامنا وانخفاض سعر البرميل إلى مستويات دنيا لأول مرة منذ سنوات، لم تشهدها سوق النفط حتى في عز الحروب.

فيروس كورونا لا يرحم، ويهدد الحياة البشرية نظرا لسرعة انتشاره وتوفر البيئة الملائمة له، فإنه اليوم يشكل خطرا بكل ما تحمله الكلمة، من تأثير على الحياة الاجتماعية، حتى وإن لم تكتشف بعد طرق علاجه فإن الوقاية تبقى السبيل الوحيد للحد من انتشاره.

فتح أجنحة أخرى والاستعانة بالفنادق في حال انتشار الوباء

303 مؤسسة استشفائية و606 سرير للتكفل بالمصابين

أمام الدعوات المتزايدة لإصلاح القطاع الصحي، كشف مدير عام مصالح الصحة البروفيسور محمد الحاج أن الجزائر متحكمة في الوضع من خلال تخصيص 303 مؤسسة استشفائية للتكفل بحالات الكورونا عبر التراب الوطني أي بتخصيص سريرين على مستوى كل مصحة، ما يعني توفير 606 سرير للمصابين بهذا الفيروس.

خالدة بن تركي

بعد الفيديوهات التي صنعت الضجة حول مراكز الحجر الموجودة في بوفاريك أكد البروفيسور الحاج الطاهر تجنيد جميع إطارات القطاع للتكفل بهذه الحالات على أحسن وجه وهذا وفقا لتعليمات وزير الصحة، حيث سارعت مصالحه وبالرغم من وجود 20 حالة متحكم فيها إلى توفير 303 مؤسسة استشفائية للتكفل بالمصابين أي بتخصيص أزيد من 600 سرير .

وقال البروفيسور إن الوزارة بإمكانها تدارك العجز في عدد الأسرة داخل المستشفيات من

خلال فتح أجنحة بمستشفيات أخرى للتكفل بالمرضى في حال ارتفاع العدد الذي يكون لا قدر الله في المرحلة الثانية والاستعانة بالفنادق في حال تفاقم الوضع أكثر، غير أن الوضع في الوقت الحالي بإمكان الوزارة احتواؤه من خلال العدد الذي خصصته من الأسرة ووصفه بالكافي للتكفل بجميع المرضى.

وقال الدكتور محمد الحاج أن الفريق الطبي مجند منذ إعلان أول حالة إصابة بفيروس كورونا بالجزائر يسهر ليلا ونهارا من أجل التحكم في الوضع الذي يستدعي مراقبة دقيقة عن طريق خلية يقظة واستماع، واعتماد رقم أخضر (30 ـ 30) على مستوى وزارة الصحة موجه للإجابة على استفسارات وانشغالات المواطنين.

وتتشكل هذه الخلية حسب توضيحات مدير الوقاية بوزارة الصحة جمال فورار من أطباء ومختصين في الأمراض المعدية ومواصلة توفير كل المستلزمات والمواد الصيدلانية الضرورية للتكفل بكل الحالات المشبوهة، والرفع من مستوى المواد الصيدلانية لاسيما مستلزمات الوقاية والحماية مثل الكمامات الواقية المتوفرة بالكمية المطلوبة عكس ما يتداوله البعض بنفادها من الصيدليات وكذا محاليل التطهير.

وطالب الفريق الطبي الحاضر بالابتعاد عن التهويل لأن الفيروس ليس جديدا وبإمكان الجزائر التحكم فيه من خلال توفير جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع انتشاره.

إجراءات وقائية إلى غاية نهاية شهر مارس

المنافسات الرياضية تجرى بدون جمهور

■ تأجيل التظاهرات الدولية الكبرى والتربصات بالخارج

(**الشعب**) ـ طبقا لتعليمات رئيس الجمهورية، وفي إطار مخطط الحكومة المتعلق بالوقاية ومحاربة وباء كورونا تم اتخاذ القرارات الآتية:

1 ـ إخضاع إجراء المنافسات الرياضية والوطنية بطريقة الأبواب المغلقة (دون جمهور) على سبيل الوقاية، وذلك إلى غاية 31 مارس 2020.

2 ـ تأجيل التظاهرات الرياضية الدولية المقرر إجراؤها بالجزائر، وإشعار الإتحاديات الوطنية والدولية بذلك، باستثناء تلك المؤهلة للتظاهرات العالمية، القارية والجهوية.

3 ـ تأجيل التربصات التحضيرية لرياضيينا والفرق بالخارج إلى غاية 15 أفريل 2020.

4 ـ سيتم السماح فقط بتنقلات رياضيينا للمشاركة في المنافسات الدولية التي يمكن أن تعرض الجزائر جراء غيابها فيها إلى عقوبات أو تؤدي إلى تجريدها من التأهل إلى أحداث رياضية عالمية، غير أن الرياضيين المعنيين سيتم إخضاعهم إثر عودتهم إلى التدابير الطبية المطبقة.

تجدر الإشارة إلى أن التدابير المذكورة أعلاه، والتي تهدف أولويا إلى الحفاظ على صحة المواطن تتطلب انخراط كل الأسرة الرياضية في جهود الدولة لمكافحة وباء كورونا فيروس.

في آخر بيان لمتابعة الوضعية اليومية

لم يتم تسجيل أية حالة جديدة للإصابة بفيروس كورونا

أكدت وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، مساء أمس الثلاثاء، في بيان لها، أنه «لم يتم تسجيل أية حالة جديدة لفيروس كورونا (كوفيد-19)» ليبقى بذلك عدد الحالات المؤكدة على المستوى الوطني 19 حالة.

وأشارت الوزارة في بيان يتضمن متابعتها اليومية لفيروس كورونا إلى أن «نظام اليقظة والتأهب الذي أقرته وزارة الصحة يبقى ساري المفعول كما تبقى الفرق الطبية مجندة وعلى أقصى مستويات التأهب».

بلجود من بسكرة:

جهات أجنبية تدعّم عناصر معروفة تسعى إلى تهديم الجزائر

صرّح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، كمال بلجود، أمس، من دائرة أورلال (28 كلم غرب ولاية بسكرة)، بأنّ هناك جهات أجنبية تدعّم عناصر معروفة تسعى إلى تهديم الجزائر.

وقال الوزير لدى إشرافه على تدشين مقر أمن دائرة أورلال، بأن هذه الجهات الأجنبية «تدعّم عناصر معروفة لديها نوايا واضحة تسعى من خلالها إلى تهديم البلاد، والرجوع بها إلى السنوات الماضية وإدخالها في مشاكل».

وأضاف: «(...) لا تزال هناك عناصر تريد تحطيم ما وصل إليه الحراك الشعبي وتخرج بمعيّة المتظاهرين يومي الثلاثاء والجمعة وتسعى إلى التصعيد (...)»، مردفا أنّ الجزائر دخلت عهد الجمهورية الجديدة التي التزم فيها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بتحقيق جميع مطالب الحراك.

وأشاد بلجود باحترافية عناصر الشرطة في مرافقتهم للحراك منذ أكثر من سنة، داعيا الشعب الجزائري إلى التحلي باليقظة.

وسيواصل وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية زيارته لولاية بسكرة بالتوجه إلى بلدية أوماش، حيث سيعطي إشارة انطلاق أشغال إنجاز طريق بلدي، ثم سيدشّن بمشونش مقر أمن الدائرة، علاوة على مقر الوحدة الرئيسية للحماية المدنية بعاصمة الولاية.

اعتبرها شريكا في التّوعية والتّحسيس

رزيق يبرز دور جمعيات حماية المستهلك

أكّد وزير التّجارة، كمال رزيق، أول أمس، لدى استقباله رئيس المنظمة الجزائرية لحماية وإرشاد المستهلك ومحيطه، زبدي مصطفى، الدور البالغ الأهمية الذي تؤدّيه الجمعيات التي تعنى بحماية المستهلك باعتبارها شريكا فعّالا في عمليات التوعية والتحسيس، حسب ما أفاد به أمس بيان للوزارة.

وأوضح الوزير أنه انطلاقا من الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه الجمعيات التي تعنى بحماية المستهلك، فهي «شريك فعّال في عمليات التوعية والتحسيس، وحتى الإخطار في بعض التجاوزات ما يسهّل على السلطات العمومية التدخل في الحين».

واستمع الوزير لعرض قدّمه السيد زبدي، وكذا مختلف المقترحات التي طرحها.

في هذا الصدد، أكّد رزيق على أنّ «أبواب الوزارة تبقى مفتوحة لكل الشركاء»، وخاصة الجمعيات من أجل غاية سامية واحدة تتمثل في حماية المستهلك.

ويدخل هذا اللّقاء في إطار سلسلة اللقاءات التشاورية التي يشرف عليها وزير التجارة مع مختلف الشركاء المهنيّين، حسب نفس المصدر.

الرّئيس المدير العام للمجمّع الجزائري للجامعة الصّناعية:

أوّل رافعة جزائرية قبل نهاية 2020

كشف الرئيس المدير العام للمجمع الجزائري للجامعة الصناعية التابعة لوزارة الصّناعة والمناجم، غريب سيفي، أمس، بالجزائر عن صناعة أول رافعة جزائرية قبل نهاية السنة، ممّا سيسمح بالحد من استيراد هذا النوع من الآليات الكبرى.

لهذا الغرض، تمّ بمناسبة تسليم المصنّف الجزائري الاول لمهن قطاع الصناعة لمختلف مسيّري المجمّعات الصناعية، التوقيع على اتفاقية بين الجامعة الصناعية ومركز البحث للتكنولوجيات الصناعية ومؤسسات «باتيميتال» و«فيروفيال» عنابة لإنجاز أول رافعة مصنّعة محليا.

وتمّ التوقيع على هذه الاتفاقية من طرف كل من غريب سيفي وممثل مركز البحث العلمي وتطوير التكنولوجيات الصناعية، باجي مختار والرئيس المدير العام لمجمّع «باتيميتال» المختصة في قطاع البناء والانجاز، ياحي حسان وممثل المؤسسة الوطنية للهياكل المعدنية والنحاسية، شيخ مراد وأخيرا الرئيس المدير العام لمؤسسة «فيروفيال» لإنتاج معدات السكة الحديدية وتجهيزاتها بعنابة، بو يوسف العربي.

وعقب التوقيع على هذه الاتفاقية، قال سيفي إنّ هذه الاخيرة تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للجزائر والتي ستسمح بصناعة هذا النوع من الآلات التي يتم استيرادها بأسعار باهظة.

من جهته، أكّد الرئيس المدير العام لمجمّع «ايميتال» للصناعات المعدنية والحديد والصلب، طارق بوسلامة، أن المجمّع يهدف الى تحقيق نسبة إدماج تتراوح ما بين 60 الى 65 بالمائة فيما يخص صناعة الرافعة، وذلك بالشراكة مع شريك أجنبي لم يفصح عنه.

وفي ردّه على سؤال الصحافة بخصوص امكانية صناعة هياكل السيارات محليا، قال إن «هناك تفكير حاليا في استحداث مشروع لإنجاز هذه الهياكل».

من جانبه، اعتبر ممثل المديرية العامة للبحث العلمي، هشام صلواجي، أن إنجاز أول رافعة محليا هو تحدّ كبير لقطاعي الصناعة والبحث العلمي، والذي سيسمح بدعم المنتوج الوطني وإبراز القدرات والكفاءات الجزائرية، وامكانية مساهمتها في تطوير الاقتصاد الوطني.

توقيع اتّفاقيات لتعزيز القدرات الإنتاجية

تمّ، أمس، بالجزائر العاصمة التوقيع على عدة اتفاقيات بين قطاعي التعليم العالي والبحث العلمي والصناعة لمرافقة المجمعات الصناعية العمومية للرفع من قدراتها الانتاجية والمساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

ووقّعت هذه الاتفاقيات بمناسبة تسليم المجمّع الجزائري للجامعة الصناعية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم، المصنف الجزائري الاول لمهن قطاع الصناعة لمختلف مسيري المجمعات الصناعية وممثلي الوزارة الوصية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتتمثل الاتفاقية الاولى في اتفاق إطار بين وزارتي الصناعة والمناجم من جهة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتهدف هذه الاتفاقية الى ترقية البحث وتطوير التكنولوجيا على مستوى المؤسسات الاقتصادية الناشطة في مجال الصناعة، الى جانب تثمين البحث العلمي.

ووقّع هذه الاتفاقية الامين العام لوزارة الصناعة والمناجم، محمد بوشامة من جهة والامين العام لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، محمد الطاهر عبادلية.

أما الاتفاقية الثانية فتمّ توقيعها بين الجامعة الصناعية و المديرية العامة للبحث العلمي والتكنولوجيات الصناعية ومجمّع «ايميتال» للصناعات المعدنية والحديد والصلب.

ووقّع هذه الاتفاقية كل من الرئيس المدير العام للمجمع الجزائري للجامعة الصناعية، غريب سيفي وممثل المديرية العامة للبحث العلمي، هشام صلواجي والرئيس المدير العام لمجمع «إيميتال»، طارق بو سلامة.

وبهذه المناسبة، أوضح سيفي أنّ هذه الاتفاقية تندرج في اطار المرافقة لانجاز القطب التكنولوجي والبحث والتطوير في مجال صناعة الحديد والصلب.

وأضاف أن هذه الاتفاقية تشمل إعداد البحوث والدراسات بهدف تحقيق التنمية المستدامة، والتي ستمتد لعدة سنوات.

من جانبه، قال بوسلامة إن المؤسسة الجزائرية بحاجة إلى المرافقة في المجال العلمي والتقني من طرف الجامعة من أجل تحقيق التنافسية على المستويين المحلي والدولي، إلى جانب تكوين الاطارات.

من جانبه، اعتبر السيد صلواجي الاتفاقية الموقّعة مع المجمع العمومي «ايميتال» استراتيجية تعود بالفائدة على المجتمع والاقتصاد الوطني.

كما أضاف أنها تندرج في اطار الاستراتيجية الوطنية لترقية البحث العلمي، والذي يمكن استغلاله لتحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية والصناعية، مشدّدا على أهمية الشراكة بين هذه المؤسسات ومخابر البحث المتواجدة على مستوى الجامعات.

وتتعلق الاتفاقية الثالثة بإنجاز أول رافعة جزائرية الصنع.

ومن المنتظر إنجاز هذه الرافعة قبل نهاية السنة الجارية.

أما الاتفاقية الأخيرة فقد تمّ توقيعها بين الجامعة الصناعية و«دي تي د» (DTD) سوناطراك. وستسمح هذه الاتفاقية لسوناطراك والقطاع الصناعي بالتبادل حول الانشغالات ذات العلاقة بالانتاج، حسب السيد الرئيس المدير العام للجامعة الصناعية.

ورشة عمل تدريبيّة لـ27 قاضي أحداث، شرفي:

400 إخطار حول تعرّض 730 طفل للاستغلال وسوء المعاملة

كشفت المفوّضة الوطنية لحماية الطفولة، مريم شرفي، أمس، عن تسجيل 400 إخطار منذ بداية السنة حول تعرض 730 طفل للاستغلال الاقتصادي وسوء المعاملة، مشيرة إلى أن التقرير الخاص بوضعية الطفولة سيرفع إلى رئيس الجمهورية قبل نهاية هذا الشهر. وأوضحت شرفي، على هامش افتتاح ورشة عمل تدريبية لفائدة 27 قاضي أحداث حول «حماية حقوق الطفل في ظل المعايير الدولية والقانون: تعزيز المصلحة الفضلى للطفل»، أنّ الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة «تلقّت 400 إخطار عبر الرقم الأخضر (11 11) منذ بداية شهر يناير، يتعلق بـ 730 طفل يعانون خصوصا من الاستغلال الاقتصادي وسوء المعاملة، إلى جانب حالات أخرى تتعلق بعدم التحكم في تصرفات الأطفال، وتم إحالة نصف الحالات على قضاء الأحداث». وكشفت في هذا الإطار، عن «تسجيل اكثر من 5 آلاف مكالمة يوميا من قبل المواطنين عبر الرقم الأخضر الذي وضعته الهيئة. وفي ذات السياق، أكّدت المفوضة الوطنية أن التقرير الذي تعدّه الهيئة حول وضعية الطفولة في الجزائر سيرفع إلى رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، قبل نهاية الشهر الحالي»، موضحة أنه أول تقرير تقدمه الهيئة وساهمت في إعداده كل القطاعات الوزارية وفعاليات من المجتمع المدني وممثلين عن القيادة العليا للدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني بصفتهم أعضاء لجنة التنسيق الدائمة للهيئة.

وفي سياق ذي صلة، قالت شرفي، إنّ هذه الورشة التدريبية التي تستمر إلى غاية 12 مارس الجاري تأتي في إطار مواصلة سلسلة الدورات التكوينية التي انطلقت فيها الهيئة الوطنية بالتنسيق مع وزارة العدل وبالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) وبدعم من سفارة بريطانيا، لفائدة القضاة من كل أنحاء الوطن، حيث ستنظم ورشة ثانية في غضون أسبوعين لفائدة قضاة الأحداث وقضاة شؤون الأسرة. كما أكّدت أنه استنادا إلى قانون حماية الطفل الذي استمد أحكامه من اتفاقية حقوق الطفل وكل الاتفاقيات ذات الصلة، «يجب علينا كقضاة وكحماية اجتماعية أن نحرص على أن يكون كل إجراء يتخذ سواء كان إداريا أو تدبيرا أو حكما قضائيا مبنيا على المصلحة الفضلى للطفل»، وهذا ما سيتم تناوله خلال الورشات التدريبية مع خبراء جزائريين ودوليين، كما ستتاح الفرصة للقضاة لتبادل تجاربهم وممارساتهم فيما يتعلق بمصلحة للطفل.

من جانبه، نوّه ممثل المفوضية الدولية للإصلاح الجنائي، محمد شبانة، بجهود الجزائر (حكومة وخبراء) في مجال حماية وترقية حقوق الطفل، مشيرا إلى أنها من أولى الدول الموقّعة على اتفاقية حقوق الطفل وكان لها مشاركة في صياغتها، كما كانت عضوا في لجنة حقوق الطفل لفترة طويلة ساهمت خلالها في مساعدة الدول على سن القوانين والتشريعات الخاصة بالطفولة.

واعتبر أن سن قانون لحماية حقوق الطفل في الجزائر سنة 2015 وتأسيس الهيئة الوطنية لترقية وحماية الطفولة وتسمية المفوضة الوطنية في 2017 «تجربة فريدة من نوعها تستحق أن تنقل إلى دول الجوار»، مشيدا بالتنسيق الدائم بين كل الجهات المعنية بحقوق الطفل الرسمية منها والمجتمع المدني عبر تأسيس الشبكات، حشد التأييد والتعاون مع المدارس والهيئات الصحية والتعليمية والقضائية. كما أكّد شبانة أن التكوين في هذا المجال «مهم جدا» لأنه لا يجب الاكتفاء بالنصوص المصادق عليها والتشريعات التي لا تنفذ على أرض الواقع، مثمّنا جهود وزارة العدل بهذا الخصوص واتفاقيات الشراكة الموقعة بين المفوضية الدولية للإصلاح الجنائي والهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، في إطار تحقيق المصلحة الفضلى للطفل.

خلال معاينته مشاريع سكنية بالعاصمة، شرفة:

الاستعانة باليد العاملة الجزائرية لتغطية العجز

دعا والي العاصمة يوسف شرفة، أمس، إلى الإسراع في إنجاز وتسليم السكنات الاجتماعية، وإسترجاع العقار من عمليات الترحيل، مشيرا إلى أن الأوعية العقارية التي يتم استرجاعها ستستغل في مشاريع سكنية أخرى.

سارة بوسنة

لم يستبعد والي العاصمة الاستعانة باليد العاملة الجزائرية لتغطية العجز المسجل على مستوى ورشات إنجاز السكنات، وتعويض الصينيين الذين لم يعودوا بسبب داء كورونا.

وقال شرفة أمس على هامش الخرجة التفقدية التي قادته على مستوى ورشات السكن بميهوب 1 و2 ببراقي، إنّه «لدينا يد عاملة جزائرية، والجزائريون لا يرفضون العمل ولكن المؤسسات المكلفة بالورشات هي المعنية بتوظيف اليد العاملة».

على صعيد آخر، أعلن والي العاصمة أنّ مصالحه ستقوم بفتح تحقيق حول المستفيدين من السكنات، قائلا: «دور المجتمع التبليغ ودورنا فتح تحقيق، فالمستفيد من السكن الاجتماعي ليس له حق الملكية، فسكنه إيجاري».

وذكر شرفة بأنّ الولاية ستسلم خلال هذه السنة، 7 آلاف سكن من أصل 22 ألف حصة موجهة للعاصميين، كاشفا بأن لجان الولايات المنتدبة قد شرعت في التدقيق في ملفات السكن الاجتماعي، مؤكّدا أن عمليات الترحيل ستكون من الآن فصاعدا بعيدة عن الأضواء قائلا: «قمنا بترحيل الأسبوع الماضي 70 عائلة من باب الواد من سكنات آيلة للسقوط دون التشهير بها، وعليه سنقوم مستقبلا بعمليات ترحيل بنفس الطريقة دون التشهير والإشهار لأنّه ما يهمّنا هو الاستجابة لطلبات المواطنين».

ورفض الوالي الكشف عن عدد الطعون المقدمة من طرف المقصين من السكن، مشيرا إلى أنّه ثمة التماس وثمة طعون لم تدرس ملفات أصحابها بدقة.

وشدّد الوالي خلال زيارته للورشات، المؤسسات المكلفة بالمشاريع على الالتزام بمواعيد تسليم السكنات، وبعدم رهن المواطنين بتأخير الإنجاز، رافضا بشكل قطعي تمديد فترة الانجاز، حيث تلقى خلال معاينته لمشروع 2000 مسكن عمومي ايجاري بالسويدانية شروحات مفادها أنّ المشروع ستسلم منه 572 وحدة سكنية قبل نهاية جوان، بالإضافة الى 1042 مسكن ستسلم قبل الدخول المدرسي القادم، كما ستكون المؤسسات التربوية جاهزة قبل الدخول المدرسي اين، حيث سيتم تسليم ابتدائيتين، متوسطة وثانوية.

شرفة، وخلال تفقّده لمشروع 924 مسكن بالدويرة ـ الذي انطلقت به الاشغال سنة 2016 وتوقفت بسبب مشاكل مالية ـ قدّم مهلة شهر للمؤسسة المكلفة بالإنجاز من أجل تدارك الوضع والانطلاق مجددا في الاشغال، مشيرا إلى أنه سيكلّف فرقة كل 10 أيام لمراقبة المواقع والبنايات في طور الإنجاز، لتقديم تقرير مفصّل مرفوق بصور لمتابعة تقدّم الأشغال.

وشدّد الوالي أنّه في حال التقصير في المشاريع السكنية التي هي طور الإنجاز، فسيتم توقيف الرواتب.

حي قايدي 12 ببرج الكيفان

صعود مياه الصرف الصحي بسبب انعدام شكبة القنوات

اشتكى العديد من سكان قايدي 12 ببلدية برج الكيفان من الوضعية التي آل إليها الحي نتيجة صعود مياه الصرف الصحي لموقعي 07 و09 على مستوى الطرق مؤكدين بأن ذلك يشكل خطرا على المحيط وأبدى جميع من تحدثت إليهم «الشعب» تذمرهم من تجاهل حالتهم المزرية رغم شكاويهم المتكررة، حيث سبق أن وعدتهم السلطات المحلية بالتكفل بانشغالاتهم لكنها بقيت على حالها.

سارة بوسنة

يعاني سكان حي قايدي 12 من مشكل تسربات مياه الصرف الصحي لحي 09 وحي 07، حيث اشتكى السكان من تماطل الجهات المعنية ومصالح البلدية والتطهير في وضع شبكة مياه صرف الصحي، حيث أضحى قاطنو الحي يستنشقون روائح كريهة ويغرقون في أوحال المياه القذرة، منذ أزيد من عدة أشهر، فضلا عن تدفق مياه الصرف الصحي في شوارع الحي وانفجار بعض القنوات المتصلة بالعمارات.

وقال السكان، ان مياه الصرف الصحي قد طفت الى السطح، بشكل يمنع أصحاب السيارات من السير حيث تحوّلت الي برك من المياه القدرة، وأصبحت لا تجف من حول العمارات السكنية بالمنطقة، بسبب سوء حالة المطامير، مما يتسبب في التسرب طوال الوقت، مفيدين بأن بعض سكان المنطقة، إضطروا إلى شراء كميات من الأتربة ومخلفات المباني، ووضعوها أسفل العمارات السكنية، لتغطية البرك، وذلك بعد يأسهم من تحرك الجهات المعنية لحل المشكل .

وأكثر ما اشتكى منه السكان الروائح الكريهة التي تنبعث من المياه القذرة المتسرّبة، والتي اعتبروها تهديدا لسلامة المياه الجوفية التي أصبحوا لا يضمنون نظافتها، ما يدفعهم إلى اقتناء قارورات المياه المعدنية.

وأمام هذا الوضع الكارثي يناشد هؤلاء السكان الجهات المعنية التدخل العاجل لوضع حد لهذه المعاناة التي يعيشها سكان هذا الحي.

مشكل آخر يعاني منه القاطنون بالحي هو الحالة الكارثية لشبكة الطرقات حيث انتقد السكان التماطل مطالبين بضرورة الإسراع في إعادة تهيئة مختلف الطرقات والمسالك، معبرين في ذات الوقت عن امتعاضهم الشديد من التنمية المحلية في المنطقة بسبب اللامبالاة ولعدم تحرك السلطات المعنية بالنظر الى مختلف النقائص الموجودة بالحي.

تطرق السكان الى انعدام المساحات الخضراء والمرافق الرياضية حيث أبدى شباب البلدية تأسفهم للوضعية المزرية التي تشهدها منطقتهم، في ظل غياب أبسط المرافق الثقافية والرياضية التي تعد المتنفس الوحيد لشباب وأطفال البلدية، حتى يتمكنوا من قضاء أوقات فراغهم فيها وممارسة رياضاتهم ونشاطاتهم المفضلة.

أوضح بعض من هؤلاء في حديثهم مع «الشعب» أنهم يحتارون كثيرا في اختيار المكان المناسب لقضاء أوقات فراغهم، في ظل انعدام المنشآت الرياضية والترفيهية، رغم أن الأحياء تعرف كثافة سكانية عالية، كما أكد لنا بعضهم أن أحياء البلدية تشكو نقصا فادحا في المرافق الحيوية والملاعب الجوارية، والتي من شأنها أن ترفع عنهم الغبن وتفتح لهم المجال للتجمع والترفيه.

أكبر مشكل يعاني منه الحي، بحسب قاطنيه هو انعدام الماء الشروب الذي يعد أكثر من ضروري، بحسب قاطنيه تسبب في استيائهم الكبير، حيث بالرغم من المراسلات التي وجهت للجزائرية للمياه والمصالح المحلية، إلا أن شيئا لم يتغير.

وأكد السكان غياب مادة المياه جعلهم يعيشون أوضاعا جدّ صعبة لتوفير هذه المادة، خاصة مع ارتفاع ثمن الصهاريج الذي أثقل كاهل أرباب العائلات.

حي سليبة بوادي السمار

تعثر مشروع إعادة تهيئة الأرصفة والطرقات متدهورة

باشرت السلطات المحلية مشروعا خاصا بإعادة الأرصفة بحي سليبة، ببلدية وادي السمار، بعد معاناة طويلة لسكان المنطقة، لقي إستحسانا كبيرا لدى المواطنين في بداية الأمر، غير أن تأخر إتمامه أقلق الجميع وتحوّل من نعمة إلى نقمة، وذلك في ظل صعوبة السير خاصة فئة الأطفال، حيث أصبح ورشة مفتوحة على هذه الجهة.

آسيا مني

يناشد سكان سليبة ببلدية وادي السمار المسؤولين المحليين لإصدار تعليمات إستعجالية للقائمين على إنجازه بضرورة تسريع وتيرة المشروع و إتمامه في أقرب الآجال وانتشالهم من المعاناة اليومية التي يتخبطون فيها منذ وقت طويل.

من جهة أخرى، أعرب سكان الحي عن تذمرهم للمشاكل التي يعانون منها بصورة يومية على غرار الوضع المزري الذي آلت إليها طرقات الحي لتصبح كبوسا يوميا يؤرق حياتهم اليومية ويصعب من حركة المارة والمركبات على حد السواء جراء التصدّعات والحفر التي تغزوها والتي زادتها طينا مباشرة أشغال إعادة تنصيب البلاط بأرصفة الحي.

حفر كبيرة، مياه راكدة، أوحال متطايرة، أثرت على سائقي الشاحنات والسيارات الذين يتعذبون للمرور. هذه الحالة الكارثية تشهدها المنطقة، منذ عدة سنوات، بالرغم من أنها تعد منطقة صناعية بإمتياز، ما يعني تسجيل مداخيل هامة من شأنها انتشال الحي من هذه المعاناة وتذليل جملة العراقيل التي يعيش على وقعها السكان وجعلها من بين أرقى أحياء العاصمة.

فالواقع المعاش عكس ذلك بحي سليبة بوادي السمار فهو جد صعب حيث يتخبطون فيه منذ سنوات طويلة نتيجة المشاكل التي أبدى اتجاهها المواطنون في تصريح لـ«الشعب» تذمرا بدءا من مشكل الطرقات الى الأرصفة التي أصبحت ورشة مفتوحة متسببة في عرقلة كبيرة للمارة خاصة بسبب الركن العشوائي للمركبات الذي يشهد فوضى عارمة، حيث يطالب السكان بضرورة وضع حد لها.

من جهة أخرى، طرح سكان الحي مشكل غياب مرافق ترفيهية وكذا مساحات خضراء من شأنها أن توفر الراحة للمواطنين، حيث تظهر المنطقة للعيان وكأنها منطقة تفتقد لروح حيث تظهر وكأنها تغزوها الأتربة والاسمنت. وضعية حرمت الأطفال من الترفيه عن نفسهم خاصة في ظل غياب فضاءات للعب خاصة بهم.

نقاط سوداء في هذا الحي، جعلت من المواطنين يطالبون بإلتفاتة حقيقية من قبل السلطات المحلية لإعادة تهيئة الطرقات وإستكمال مشروع إعادة الأرصفة التي تجتاح أتربتها المنطقة، فيما يطالب آخرون بمشاريع تنموية لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

تطرق أبواب المنازل طلبا للمساعدة المالية

جمعيات وهمية لـ«السرطان» تتحايل على المواطنين

إنتشرت مؤخرا ظاهرة تسول مخيفة لأشخاص حاملين لشارة «باج» ووثيقة بداخل غلاف شفاف يستحيل قراءاتها نظرا لقدمها يدعي أصحابها بالانتماء إلى جمعية مرضى السرطان وفي مقابل ذلك يطالبون بمساعدة مالية نقدا وليس في اشكال أخرى كاللباس أو مواد غذائية وغيرها.

جمال أوكيلي

هذه الصورة المشينة، تتكرر يوميا على مستوى الأحياء لأناس غرباء، ينتقلون من عمارة إلى أخرى ومن طابق إلى آخر دون أي إحراج من قبل السكان، خاصة عندما يرون تلك الأوراق يعتقدون بأنهم يعملون في إطار نظامي وهذا غير صحيح بتاتا بل أن الأمر يتعلق بالنصب والاحتيال باسم عنوان إنساني لا يقبل أن يشوّه من قبل التجار الجدد.

صورة مشينة تتكرر يوميا على مستوى الأحياء لأناس غرباء

تحفظ المواطنين إزاء هذه الممارسات المرفوضة جملة وتفصيلا، نابع من إستغرابهم غير المسبوق لمثل هذه الأعمال السلبية وعدم وقوفهم على هذا الأسلوب في التسول الذي وصل إلى مستوى غير مقبول بعد أن تف أهله في استعمال طرق غربية جدا، منها الأطفال، المعوقون، هذا لم يمنع أبدا البعض من المواطنين في إبداء معارضتهم الشديدة، لما تسعى إليه تلك الجمعيات الوهمية، وهذا بمطالبة إياهم بمغادرة المكان فورا وعدم العودة إلى نفس المكان في المستقبل، وفي حالة الالتقاء بهم مرة ثانية سيبلغ عنهم لدى مصالح الأمن.

هذا الانشغال المقلق حقا لا يرضى به رؤساء الجمعيات المعتمدة رسميا لدى السلطات العمومية، الذين استنكروا ما يقوم به البعض من الأفراد بادعائهم منتدبين عن أطر نظامية، وهذا غير صحيح بتاتا بل ينم عن تحايل واضح، انطلاقا من أي نشاط يتعلق بالإعانة المالية، هناك جهات رسمية مخول لها هذا الأمر بحسب طبيعة الجمعية محلية، ولائية أو ذات طابع وطني كما هناك دفتر شروط صارم في هذا الشأن يحدد العلاقة القائمة بين جميع الأطراف في الفضاء الجمعوي وهو مشتق من قانون الجمعيات لا يسمح لأحد تجاوزه أو التعدي عليه عمدا، لأنه يكلف أصحابه متابعات.. لا لشيء سوى لأن مصدر التمويل محدد بدقة، وكل إضافات أخرى يستدعي الأمر إخطار الجهات المسؤولة.

ويكون ذلك، عبر مستندات رسمية وإستمارات إدارية صادرة عن الجهات المعنية، تدوّن فيها كل التفاصيل المتعلقة بالأموال المتلقاة لمعرفة وجهتها والانتقال إلى مصدر دخل مخالف لهذا المسعى، إنما يدرج ضمن النشاط غير القانوني المعاقب عليه بكل صرامة.

ويطرح الكثير من المواطنين عدة احتمالات تتعلق بتلك الوثائق بحوزة أولئك الأشخاص على أنها مزورة ومزيفة لا تستند على أي مسار إداري سليم يسمح العمل به إما تلك الجمعيات منحلة بحكم قوة التنظيم حتى أنها غير موجودة أصلا لتفادي اكتشاف حقيقتها عند التحري والبحث عنها.

هذه الظواهر الاجتماعية كالتسوّل تزداد انتشارا خلال الآونة الأخيرة بشكل ملفت للانتباه على مستوى المدن الكبرى ومن كل الفئات العمرية يوميا تصادفك حالات لرجال ونساء وشباب كل واحد يذكر أسباب مطالبته للمال لا تخرج عن نطاق المعيشة اليومية، بالرغم من أن وزارة التضامن والأسرة بالتعاون مع المصالح الأخرى في كل مرة تجمعهم وتنقلهم إلى أماكن محترمة حفاظا على كرامتهم بتوفير كل ما يلزم من لباس، إطعام، ومبيت إلا أن الكثير منهم تجدهم ثانية في الشوارع.

وحاليا فإن الظاهرة أصبحت مقلقة جدا، يتطلب الأمر وضع حد لها قبل استفحالها بشكل أكثر مما هو عليه الآن، والكثير من المواطنين لاحظوا ذلك وما على الجهات المعنية إلا الإسراع لتوقيف مداها كون أغلبيتها مصطنعة وهواية لدى البعض.

الشعب
الدبلوماسي
11
الأربعاء 11 مارس 2020 م الموافق لـ 16 رجب 1441 العدد 18198

الأستـــاذ ياســـين سعيـــدي لـ «الشعب»:

الملـــف اللّيبـــي «مختطف» من قوى خارجيـة تتعمّـد إجهـاض العمليـة السلميـــة

لم يعين مبعوثا جديدا منذ 10 أشهر
تفاقم معانـــاة الشعـب الصحراوي

المهاجرون على مشارف أبواب أوروبا
عندما تتحوّل الحالة الإنسانية إلى ورقـة سياسيـــة

كلمة العدد

المفتاح بيد اللّيبيين

■ فضيلة دفوس

لا يمكن أن يمرّ خبر استقالة المبعوث الأممي الى ليبيا غسان سلامة دون أن يطرح الكثير من التساؤلات عن أسباب هذه الاستقالة وتوقيتها، ودون أن يثير الكثير من المخاوف عن تداعياتها على الأزمة التي تعصف بهذه الدولة منذ ما يقارب العقد من الزمن، وتأثيراتها على جهود حلّها التي لم تحقق أيّ تقدّم يذكر برغم اللّقاءات والمؤتمرات الدولية التي عقدت لأجل ذلك.

غسان سلامة ودون مقدّمات، رمى المنشفة وقرّر الرحيل وعزا السبب الى عجزه صحّيا عن مسايرة وتيرة الاجهاد التي يعمل بها على تسوية الملف الليبي المعقّد منذ عامين ونصف، ليكون بذلك سادس مبعوث أممي يغادر تاركاً الأزمة الليبية دون حلّ، ومخلّفاً وراءه تساؤلات عديدة حول الدوافع الحقيقية لانسحابه وتداعيات ذلك على العملية السياسية في ليبيا، ودلالات توقيت الاستقالة، التي تزامنت ودفعة قوية شهدتها جهود التسوية مع انطلاق المسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين طرفي الصراع في جنيف تنفيذا لما أوصى به مؤتمر برلين المنعقد في جانفي الماضي.

لقد تم تعيين غسان سلامة مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة إلى ليبيا في 16 جوان 2017 خلفاً للألماني مارتن كوبلر، وارتاح كثيرون لاختيار هذا الوسيط لسبب بسيط وهو أنه ينتمي لدولة عربية «لبنان» عانت ويلات الحرب الأهلية، ويملك اللّغة التي تمكّنه من الاتصال بالفرقاء اللّيبيين دون مترجم، لكن مع مرور الوقت أخذ سقف التوقعات بقدرة سلامة على تحقيق ما عجز أسلافه عن تحقيقه ينهار، وتجلّى واضحا بأن المبعوث الأممي الجديد يدور في حلقة مفرغة، خاصة بعد أن أصبحت الأزمة الليبية كالكرة تتقاذفها الكثير من الجهات، وبعد أن تأكد بأن حل هذه المعضلة يتجاوز الليبيين أنفسهم ويمتدّ إلى دول خارجية جعلت من ليبيا ساحة لحرب بالوكالة تخوضها لأجل تحقيق مصالحها الخاصة في هذه الدولة الغنية بالثروات، وذات الموقع الاستراتيجي.

لا شك أن أسبابا كثيرة غير العامل الصحّي دفعت غسان سلامة للاستقالة، يمكن حصرها جميعها في عجزه عن مواجهة مناورات أطراف الأزمة الداخليين والخارجيين على حدّ سواء، الذين أظهروا ولازالوا مقاومة شرسة لكل مبادرات التسوية السياسية، وحسموا أمرهم بالرهان على الخيار العسكري الذي نراه مفروضا في الميدان، ما أجهض ولازال كلّ هدنة وكلّ اتفاق لوقف إطلاق النار، لهذا فإن القول بأن غسان سلامة أو الأمم المتحدة فشلت في إدارة الملف الليبي وحلحلة خيوطه المتشابكة، هو قول بعيد عن الواقع والحقيقة، لأن المنهزم الحقيقي، هم اللّيبيون أنفسهم الذين ينساقون منذ سنوات بدفع من أجسام خارجية متآمرة الى سفك دماء بعضهم البعض وتدمير بلادهم والزجّ بها في أتون حرب أهلية سوف تمتدّ شظاياها الحارقة لتؤذي الجوار والإقليم على حدّ سواء.

ستة مبعوثين أمميين تسلّموا الملف الليبي منذ 2011 ورحلوا دون تحقيق تقدّم ملموس، ولا أعتقد بأن مفتاح الحل هو بيد الأمم المتحدة أوممثليها مهما كانت قوّة تأثيرهم، فكل التجارب تعكس فشل المقاربات الأممية في الدول التي تعاني مشاكل ونزاعات مسلحة، الحل كما قلته وأكرره، هو بيد الليبيين الذين عليهم التوقّف عن سياسة جلد الذات التي أدمت البلاد، وتجاوز الأحقاد والانقسامات التي حفرت أخاديد عميقة في المجتمع ونسفت وحدته، ليعيدوا جمع صفوفهم والجلوس مع بعضهم البعض للبحث عن مخرج آمن لمعضلتهم، فلا حل يأتي من الخارج وكفى عبثا بأمن ليبيا والمنطقة.

الدبلوماسي الشعب

لم يعيّن مبعوثا جديدا منذ 10 أشهر

تفاقم معاناة الشعب الصحراوي

تقف الأمم المتحدة، منذ ماي 2019، موقف المتفرج على تطورات الوضع في الصحراء الغربية، ولم يسبق أن تأخرت كل هذه المدة في تعيين مبعوث أممي جديد إلى المنطقة، رغم التراكمات التي قد تؤدي إلى الانفجار في أية لحظة.

حمزة محصول

عادت قضية الصحراء الغربية، إلى مربع الصفر، بعد اتفاقة وجيزة بين نوفمبر 2018 ومارس 2019، شهدت تنظيم مائدتين مستديرتين بين جبهة البوليساريو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي والمغرب، إلى جانب الجزائر وموريتانيا كبلدين ملاحظين.

وكان مسار التسوية قد توقف سنة 2012، حينما انسحب المغرب بشكل أحادي من مفاوضات منهاست بالولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع الافلات من كافة ضغوطات استئناف العملية السياسية وفق مقررات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى غاية تعيين الرئيس الألماني الأسبق هورست كوهلر مبعوثا شخصيا إلى المنطقة.

كوهلر الذي نجح، في تحريك المياه الراكدة، بجمع طرفي النزاع إلى طاولة مستديرة، لمرتين متتاليتين في ظرف 4 أشهر، لم يصمد طويلا وقرر رمي المنشفة في ماي من العام الماضي مرجعا الأسباب «لدواع صحية».

غير أن الحقيقة التي دفعت هذا الدبلوماسي الألماني المرموق، إلى الانسحاب مثل سابقيه من المبعوثين الشخصيين، هو تغنت المغرب وتمسكه بمقترح الحكم الذاتي المنافي للقانون الدولي والمخالفة للأحكام القضائية (محكمة العدل الأوروبية).

فلا شك أن كوهلر وقف جليا، على حجم القوة الداعمة والحامية لظهر الاحتلال المغربي، كي يستمر في استباحة الأرض والثروات الصحراوية، وإبرام اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع الاتحاد الأوروبي والشركات متعددة الجنسيات.

ولولا فرنسا، والقوى المستفيدة من الوضع القائم على الاحتلال في إقليم الصحراء الغربية، لما استطاع المغرب أن يفر ويتملص بهذا الشكل من الاتفاقيات التي وقع عليها مع جبهة البوليساريو وأولها اتفاق وقف إطلاق النار سنة 1991، والذي نص بشكل صريح على تنظيم استفتاء تقرير المصير، وأنشئت لأجل تفعيله على الأرض بعثة المينورسو.

ولولا الغطاء الدبلوماسي الذي توفره فرنسا باعتبارها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي، لما استطاع المغرب تحويل هزيمته العسكرية أمام جيش التحرير الصحراوي، إلى تحايل وتملص مستدام من الاتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية.

يبقى، أن قضية الصحراء الغربية، بمبعوث أممي أو من دونه، لن تتغير من حيث الأصل أو المصير، فهي قضية تصفية استعمار باعتراف الأمم المتحدة وبشهادة مئات دول العالم التي لا تعترف بسيادة المغرب على الإقليم، وبالشهادات التي توثق مجازر الاحتلال المغربي من قتل وسجن وتنكيل وتعذيب وتشريد للصحراويين منذ عام 1975.

لكن المؤكد، أن الأمم المتحدة باعتبارها الراعي الرسمي، لمسار تسوية النزاع وفق قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة الأممية، لم تبق محل ثقة الشعب الصحراوي فمشاعر الإحباط والتذمّر بلغت ذروتها، منذ سنوات.

لقد اعترف الأمين العام للأمم المتحدة السابق، بان كي مون، بالتقصير الفادح للمنظمة في حق الشعب الصحراوي، عندما زار مخيمات اللاجئين سنة 2015، وقال بصريح العبارة «جئت لألفت أنظار العالم لهذا الشعب المنسي»، بعدما وقف بعينه على حجم الغضب الذي يعتري الشباب الصحراوي من المعاملة الأممية التي تعتمد على نفس المسكنات من سنة إلى أخرى، ثم من نصف السنة إلى أخرى.

اليوم، وبعد مرور أكثر من 10 أشهر، لم يعين غوتيرس مبعوثا شخصيا خلفا لكوهلر، ولم يصدر تعليقا واحد، على استفزازات المغرب وسياسته التوسعية، بدءا من إبداء الرغبة في ضم المياه الإقليمية للصحراء الغربية، وصولا إلى السماح بفتح ما سمي بقنصليات لدول إفريقية، رغم أن وضعية الإقليم مصنفة ضمن اللجنة الرابعة الأممية على أنه «لا يتمتع بالاستقلال».

استلهام المغرب من السياسة الاسرئيلية، القائمة على فرض الأمر الواقع، لا يجب أن يربك الأمم المتحدة، لأن الشعب الصحراوي مستميت في الدفاع عن حقه في تقرير المصير وجاهز لكل الخيارات بل ويضغط على قيادته (جبهة البوليساريو)، من أجل استئناف الكفاح المسلح، بعدما شعر أكثر من أي وقت مضى أن فوزه في الحرب يتعرض للسطو والسرقة من قبل رعاة السلام في العالم.

على الأمانة العامة للأمم المتحدة، أن تدرك بأن التأخر في تعيين مبعوث أممي جديد، لن يكون دون تبعات على الأرض، وفي ظل العجز والوهن الذي أصابها لن يكون في إمكانها التعامل مع أي طارئ أو مستجد، علما أن تداعيات تدهور الوضع ستؤثر على استقرار المنطقة ككل.

الأستاذ ياسين سعيدي لـ «الشعب»:

الملف اللّيبي «مختطف» من قوى خارجية تتعمّد إجهاض العملية السلمية

■ الحلّ يصنعه التوافق الداخلي ويضمنه الالتزام الخارجي
■ صعوبة المرحلة تستعجل تعيين مبعوث أممي جديد

مزيد من الانزلاق والانسداد والتّصعيد، هذا باختصار شديد حال الوضع في ليبيا، التي يبدو أن موعد انفراج الأزمة التي تعصف بها منذ تسع سنوات لم يحن بعد، بل على العكس تماما، فكلّ المؤشرات تؤكّد بأن ليل الليبيين مازال طويلا، وطريق السلام مفروشة بالأشواك وبالعراقيل التي تضعها أطراف خارجية كثيرة تبدي ظاهريا تعاونا ورغبة في إيجاد أرضية للتسوية، لكنها في الواقع تعمل على إجهاض كل مساعي الحل وذلك برفضها الالتزام بأي جهد ميداني لتحقيق الانفراج واستمرارها في تزويد فرقاء الداخل بالسلاح ودفعهم لمواصلة الاقتتال وسفك الدماء وتدمير البلاد. «الشعب» تقف مزة أخرى مع ياسين سعيدي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة محمد طاهري بيشار، عند تطورات الملف الليبي لتبحث معه عن أبعاد استقالة المبعوث الأممي غسان سلامة وتأثيرها على العملية السياسية، ولتستشف منه نتائج مؤتمر جنيف الأخير وحظوظ الحل السلمي، وأيضا الدور الذي يمكن أن تقوم به الجزائر لمساعدة الأشقاء الليبيين على بلوغ بر الأمان.

أجرت الحوار: إيمان كافي

«الشعب»: ما هي قراءتكم للمشهد اللّيبي على ضوء استقالة المبعوث الأممي غسان سلامة؟

الأستاذ ياسين سعيدي: ما يكشف عنه الواقع اللّيبي اليوم يمكن اعتباره أحد مبررات استقالة غسان سلامة، حيث يبدو المشهد السياسي متحركا من خلال مسار جنيف والجهود الدبلوماسية الجزائرية، في حين ميدانيا لازال العنف يسير بمنحى تصاعدي نتيجة لإصرار بعض القوى على استمرار القتال لإحراز مزيد من التقدم الميداني وتحقيق مكاسب سياسية تفاوضية تمكنها من قلب الطاولة على الطرف الآخر في الإنهاء الأحادي للأزمة الليبية وحسمه.

بتصوركم، هل المبررات الصحية التي ساقها سلامة هي الأسباب الحقيقية لاستقالته، أم هناك دوافع أخرى جعلته يرمي المنشفة؟

غسان سلامة غيّر من حسابه على أن استقالته جاءت لدواع صحية، لكن لا أظن أن هذا السبب مقنع كثيرا كما لمحت لذلك في الإجابة السابقة، فالرجل الذي بقي على رأس هذه المهمة لسنتين وثمان أشهر وبذل جهدا كبيرا في دفع عملية السلام، اقتنع اليوم بأنه قد تم خداعه من طرف بعض القوى الدولية التي تبدي تعاونا في إيجاد أرضية للتسوية، لكنها لا تلتزم بدعم أي جهد ميداني لتحقيق ذلك، كما أن الوضع العسكري الذي ازداد سوءا في الأيام الأخيرة نتيجة لارتفاع هجمات قوات حفتر على طرابلس وسيطرته على الموانئ كان بسبب تصرفاتها وضخ شحنة جديدة من الأسلحة للأراضي الليبية، إضافة إلى أن الرجل أصبح يلقى انتقادات متبادلة بين طرفي النزاع حول عدم حياد جهوده وتصريحاته حول المشهد السياسي والعسكري في ليبيا. في النهاية، لا يمكن لرجل دبلوماسي مثل سلامة الذي خاض تجارب نزاعية كبيرة في العراق ومانيمار وغيرها أن يرمي المنشفة لو أحسّ بأن عملية السلام تتحرك ولو ببطء إلى الأمام. أظن أن استقالته ستضع القوى الدولية ومجلس الأمن في حرج كبير أمام الجميع، وأن الملف الليبي أصبح مختطفا من طرف مصالح هذه القوى التي تتسف في كل مرة جهود السلام والتسوية.

الاستقالة تزامنت ودفع عجلة العملية السلمية في جنيف من خلال المسارات الثلاثة العسكري الاقتصادي وأخيرا السياسي، فما هي تداعيات رحيله على جهود التسوية التي لم تثمر حتى الآن؟

الحراك الدبلوماسي الأخير الذي عرفته القضية الليبية ابتداء بلقاء موسكو في 12 جانفي الماضي مرورا بمؤتمر برلين في 19 جانفي وقرار مجلس الأمن 2510 الخاص بوقف توريد الأسلحة كلها لقاءات لم تثمر ما جاءت لأجله خصوصا على الصعيد الميداني، هذا الأمر يعد ارتدادا لمسار جنيف الذي فشل بعده السياسي منذ البداية ولم يحقق أي تقدم يفيد حلحلة الأزمة، خاصة في مجال إحصاء الجماعات الإرهابية في ليبيا، ووقف إطلاق النار ومنع توريد الأسلحة، كل هذا التعثر، لازال يعبر عن عدم توفر مسالك حقيقية وإرادة جماعية لحل الأزمة مما يتطلب إعادة النظر في طبيعة المبادرات التي تطرح في كل مرة دون تقييم قد يفيد في تغيير أو تقويم هذه الجهود التي يبدو أنه يتم نسفها في كل مرة بفرض الإضرار بالملف الليبي بدلا من معالجته.

مواقف اللّيبيين حول قرار المبعوث الأممي تباينت بين متأسف وغير مبال ومترحب لاعتقاده بأن سلامة فشل في مهمته لكونه لم يفهم لب الأزمة الليبية وبحث عن الحل بعيدا عن الأطراف الخارجية التي تصنعها، ما تعليقكم؟

تباين المواقف حول فشل غسان سلامة في إيجاد تسوية للملف، هو نتيجة للانتقادات التي كان يتعرض لها من طرف الفرقاء الليبيين أثناء أداء مهمته الأممية، فسلامة الذي ركز في تصريحاته كثيرا على الجريمة دون إدانة المجرم كان يتعرض لحملة تشكيك في جهوده وحياده في مواقف كثيرة، لكن بالمقابل هناك أطراف كانت ترى في مكانة الرجل وتقدر جهوده الحثيثة وكثافة المبادرات أمر ايجابي، وهو الذي وصل إلى المنصب بالتوافق بين القوى بعد عدم الاقتناع بعدة شخصيات كانت مرشحة لذلك، أعتقد أن ردود الأفعال المتباينة هي أمر طبيعي، يعبر عن حالة التشرذم والفرقة التي تطبع التوجهات المدعومة والمتداخلة للأطراف الداخلية والقوى الداعمة لها، مما يعبر عن عدم وجود تقارب حقيقي لوجهات النظر وغياب أي ارتياح مقبول في إرادة بعض القوى لحل الأزمة الليبية.

ستة مبعوثين رحلوا والأزمة اللّيبية باقية، هل من أمل في حل قريب أم أن الوضع قد ينزلق إلى مزيد من التصعيد العسكري؟

التصعيد العسكري لازال مستمرا وهو الذي يعيق أي تقدم للحل السياسي، فمن غير المعقول أن يتم الحسم السياسي في ظل التصعيد الميداني المتزايد هذه الأيام، فمهم المواقف الدولية تترجمه حالة الميدان الذي يزداد تأزما وتصعيدا لاسيما في ظل تقارير تفيد بوصول شحنات أسلحة جديدة ومتطورة ومقاتلين أجانب إلى ليبيا مما يدل على أن الوضع يبعث على مزيد من القلق والخوف إزاء ما يحصل، أعتقد بأن أولوية تعيين مبعوث جديد في أجل قريب مهم نظرا لصعوبة المرحلة، فقد يحمل المبعوث الجديد خطة تفيد في وضع حل للتردد المقصود من طرف المجتمع الدولي في حل الأزمة، رغم أن المبعوثين السابقين كلهم اتفقوا على محدودية الدعم الأممي لهم من طرف القوى الكبرى ومجلس الأمن لتجسيد وإحلال خطة التسوية والسلام في ليبيا.

من جهة أخرى، لا يمكن الفصل بين ما يحدث شمال سوريا والتصعيد العسكري، اليوم، في ليبيا الذي يراه البعض فرصة للحسم الميداني، بمنطلق أولوية الحل العسكري على السياسي، الذي يسمح بفرض منطق ومصالح المتغلب بعيدا عن أي توافق، للأسف هذه الحقيقة موجودة في الإرادة الخفية لبعض الدول أطراف الأزمة في ليبيا.

كيف تقيّمون جهود الجزائر لحلحلة الأزمة اللّيبية وماذا عن مراهنتها على ترقية العمل الإنساني تجاه الأشقاء اللّيبيين؟

الحضور الجزائري في مؤتمر برلين وقبله احتضانها للقاء دول جوار ليبيا مكّن الجزائر من استدراك دورها في فهم الأزمة الليبية والمساعدة في حلها، أظن أن الجزائر تملك جزءا من مفاتيح الحل في القضية الليبية، وقد بدأت بتكثيف جهودها من خلال زيارات وزير الشؤون الخارجية لليبيا وحرصه على لقاء مختلف أطراف الأزمة، وكذا الإنزال الدبلوماسي لوزراء خارجية دول إقليمية بالجزائر كمصر وايطاليا وتركيا بالإضافة إلى زيارة وزير خارجية الكونغو باعتبار الرئيس الكونغولي رئيسا للجنة الإفريقية لمتابعة الأزمة الليبية مما يؤكد حرص الاتحاد الإفريقي كذلك على دعم الجهود الجزائرية بهذا الخصوص، كما أن الليبيين يثقون كثيرا في جهود وإرادة الجزائر ومؤمنون بأن أمن ليبيا هو امتداد لأمن الجزائر والمنطقة، لذا تسعى الدبلوماسية الجزائرية لاستثمار هذه الثقة في إيجاد أرضية ليبية للتوافق عبر جمع الرؤى وتقريب وجهات نظر الأطراف الليبية، الشيء الايجابي أن الجزائر تحاول تسويق الحل الليبي النابع من فرقاء الداخل لا من قوى الخارج، وأظن أن اجتماع الجزائر لتجسيد مؤتمر برلين قد كشف عن ترويج الجزائر لهذا الطرح الذي يعد الحلقة المركزية المفقودة في كل الجهود الدولية السابقة.

في تصوركم الأزمة الليبية إلى أين؟

لا تتضح الرؤيا بخصوص سياقات الأزمة الليبية التي تدخل عامها التاسع، لكن ما يمكن قوله أن مسارات مستقبل الأزمة الليبية في ظل تقييم ما تحقق وما يجري الآن لن يخرج عن سياقين بحسب إرادة أطراف الأزمة والفاعلين فيها، أما عن طريق التوافق الليبي بين الأطراف الليبيين وهذا ما نتمناه طبعا وأعتقد أن هذه إرادة ليبية تدعمها بعض القوى الإقليمية كالجزائر وتونس، وأما عن طريق الحسم العسكري الذي تتمسك به بعض القوى وترى فيه المسلك الوحيد لسيطرة حليفها على ليبيا وبالتالي الضمان الأحادي لمصالحها في ليبيا ومن خلالها في المنطقة، وبين هذين السياقين يظهر سيناريو قد تفرزه تطورات المشهد الليبي في حال استفاذ واجهاض كل الجهود الدولية نحو الدفع بمسار التسوية، ويتمثل في استمرار انهيار الدولة وتحولها إلى دولة فاشلة ومسرح لكل الحركيات غير القانونية لاسيما في ظل السيطرة على الموارد ورهنها في ليبيا.

كلمة أخيرة

ما أوّد قوله في النهاية أن ليبيا لا تحتاج اليوم إلى إدانة أحد أطراف الأزمة أو إرجاع حق لأحد الأطراف على حساب الآخر، ما تحتاجه اليوم إلى احترام أطراف الأزمة الذين قبلوا بالجلوس إلى بعضهم ولهم حضور سياسي وميداني وهم دولي، علينا القبول بهذا أولا ثم المرور إلى إيجاد حالة من التوافق الداخلي بتقديم التنازلات وجمع التوافقات بهدف بلورة رؤية حقيقية تتطلق من أطراف الأزمة وليس تُفرض عليهم، ثم المرور بعد ذلك إلى البحث عن رغبة دولية كافية وحقيقية لتوفير الضمانات والالتزام بما تم الاتفاق عليه، حقيقة الأزمة الليبية اليوم مختلفة، والبعض يحاول أن يضع المجتمع الدولي أمام حقيقة استنزاف كل طرق الحل الودي كتبرير لقناعته بغير ذلك ضمانا لمصالحه على حساب الشعب الليبي.

في النهاية أتمنى أن تجد الأزمة الليبية طريقا لحل يكون في صالح ليبيا وبرعاية دولية حقيقية معبرة عن نصرة ليبيا وإنهاء حالة النزاع بها.

المهاجرون على مشارف أبواب أوروبا

عندما تتحوّل الحالة الإنسانية إلى ورقة سياسية

ورقة المهاجرين لم تعد تخيف أوروبا بعد أن سجل إجماع غير مسبوق للتصدي لها على مشارف هذه القارة بكل عزم وحزم وأكثر من أي وقت مضى وأولى مؤشرات هذا الموقف الثابت الدرع اليوناني الواقي لهذا الغزو القادم من غرب تركيا باتجاه كاستيناس وبلغاريا.

الأصوات المتعالية في السابق، والتي كانت ترفع لواء حقوق الإنسان سكتت وتلتزم الصمت المطبق حتى أنها محل تساؤل عند الأوساط المهتمة بهذا الملف وعن مصير هذا الشعار الذي يستعمل في دوائر ضيقة التي تراعي مصالح محدودة في مثل هذه الظروف الشائكة.

وتغييب هذا «السند السياسي» في العلاقات الدولية الراهنة، الذي فرضه الغرب عقب سقوط جدار برلين وانهيار المعسكر الشرقي ومحاولة العمل بالقطبية الأحادية، إلى جانب مكمّل آخر ألا وهو حماية الأقليات سمح لقادة أوروبا أن يتحدثوا من موقع الثقة الكاملة، دون إحراج من أحد خاصة التأثير الصادر عن الجمعيات والمجتمع المدني الحامل لعباءة جماعات الضغط في توجهه الإنساني.

ولمس المتتبعون هذا التوجه الجديد في المقاربة الأوروبية تجاه المهاجرين القادمين من تركيا (سوريون، أفغان، باكستانيون، ومن جنسيات مختلفة) في ما صرح به لودريان وزير أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسي بأن أبواب القارة مغلقة في وجه النازحين إليها كما دعمت المستشارة الألمانية ميركل هذا الحسم المطلق بأنها ستقدم الإعانة اللازمة لليونان وبلغاريا.. وهذا في حد ذاته رسالة واضحة المعالم إلى كل من يدفع بهؤلاء إلى أوروبا.

وهكذا فإن معركة الوجود عبر الحدود بدأت أطوارها الأولى في اليونان لمحاولة اقتحام السياج والأسلاك الشائكة، والتعليمات المقدمة إلى قوات حفظ الأمن ومكافحة الشغب اليونانية صارمة، لا تكتفي باعتراض المتوافدين خلف الحاجز بالوسائل المعروفة كالقنابل المسيلة للدموع، وخراطيم المياه وإنما كان هناك إطلاق للنار، هز المسؤولين في استنطبول الذين سارعوا إلى التقليل من الحادث، وهذا بمنع عبور المهاجرين عبر بحر إيجة.. وتأجيل مواعيد سياسية مع نظرائهم اليونانيين لحل هذا الإشكال شائيا.. والتحكم في مداه حتى لا يتحول إلى مأساة إنسانية أخرى وإلى غاية يومنا ما تزال تلك الصورة المؤثرة للطفل «أيلان» جثة هامدة ملقاة على شاطئ البحر لفظته الأمواج العاتية.

التخوف الأوروبي إنساني بالدرجة الأولى في حين أن تركيا تريد لمسعاها أن يلفه الطابع السياسي كل ما خسره أو بالأحرى ضيعه أردوغان من مواقف أوروبية حيال ما يقوم به سواء في إدلب أو طرابلس من رفض قاطع لسياسته الخارجية القائمة على الوجود العسكري في مناطق حيوية خارج حدوده، أراد تعويضه باستفزازات للأوروبيين وهذا بإطلاق عليهم موجات بشرية من المهاجرين عبر بوابة اليونان، قد لن يسمح لهم بالدخول لكن استطاع أن يصنع الحدث ويثير القلاقل للآخر ويحرك مواجع القادة الأوروبيين الذين أعادوا ترتيب خياراتهم وفق حدة الملف الفارض لنفسه.. عين على بلدانهم وأخرى على المهاجرين.

وهذا الرهان التركي على كسب أو مراجعة أوروبا لمواقفها إزاء ما يجري في إدلب وطرابلس، لن يكون مستقبلا كون النقاش الأوروبي – الأوروبي تغير رأسا على عقب وأصبح قائما على الإجماع والتضامن فيما بين دول الأعضاء يحمل في دلالات محتواه الضمني الإستمرار في عدم السماح لتركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وهذا الوتر تعرف عليه الأتراك في كل تحركاتهم.

هذا الوضع الإنساني الجاري على الحدود مع اليونان يحمله أردوغان إلى مقر الاتحاد الأوروبي لإدراجه في خضم انشغالاته البارزة منها إعادة النظر ومراجعة الاتفاق المبرم سنة 2016 المتعلق بكيفية إدارة ملف المهاجرين على قواعد جديدة بعد مرور عليه 4 سنوات لاحظ فيه الأتراك أن الأوروبيين أخلوا بالتزاماتهم المبدئية التي تعهدوا بها خاصة المساعدة المالية البعيدة كل البعد عما ما كان يزمله هؤلاء بخصوص الانصاف في توزيعها، من حيث الحصص المطلوبة من الدوائر التركية.

ويسجل مؤخرا تصريحات أو أكثر من هذا حملات إعلامية من الساسة الأوروبيين ضد تركيا، اتسمت في غالب الأحيان بالحدة، مصدرها فرنسا وبدجة أقل ألمانيا، مشددين على رفض ما أسموه بالإبتزاز التركي حيال أوروبا علما أن مسؤولي الاتحاد يدركون جيدا بأن تركيا تدير أزمة إنسانية خلقتها الحسابات الأوروبية وعوامل أخرى في ليبيا وسوريا والنزاعات لدى الأقليات المسلمة هنا وهناك تقدر بأكثر من 3 ملايين لاجئ .. فمن يتنازل للآخر.

جمال أوكيلي

ربع نهائي كأس الجمهورية (ذهاب)

مواجهتان مثيرتان .. والمفاجآت واردة

تجري ظهيرة اليوم مباراتان في قمة الإثارة، تدخلان في إطار إستكمال ذهاب الدور ربع النهائي من كأس الجمهورية للموسم الرياضي الحالي،إذ سيلتقي خلالها كل من إتحاد بلعباس مع أمل بوسعادة فيما يجمع اللقاء الثاني نادي بارادو بجمعية وهران، بداية من الساعة 16:00مساء.

نبيلة بوقرين

يهدف نادي بارادو إلى مواصلة المشوار ضمن السيدة الكأس ضد جمعية وهران خلال الطبعة الحالية بعدما قطع شوطا مهما من عمر المنافسة لحد الآن بالرغم من صعوبة المأمورية بالنظر للتنافس الكبير بين الأندية الطامحة للبروز، حيث فاز في لقاء الدور ثمن النهائي بصعوبة على نادي ترجي قالمة هذا الأخير الذي يعد مفاجأة الدورة بدليل أنه خرج بركلات الترجيح بعدما فرض التعادل السلبي على الفريق العاصمي.

لهذا فإن لاعبي فريق بارادو سيعملون على تحقيق الفوز بما أنهم سيلعبون في الديار بما أن لقاءات هذا الدور تُلعب على مرحلتين ذهابا وإيابا من أجل وضع قدم في المربع الذهبي، قبل التنقل إلى وهران لملاقاة الجمعية المحلية التي ستلعب من دون ضغط بالمقارنة مع النادي العاصمي الذي يمر بفترة فراغ ضمن البطولة الوطنية بتواجدهم في المركز 11. فيما تهدف الجمعية للعودة بأقل الأضرار خلال خرجتها للعاصمة للإبقاء على حظوظها قائمة من أجل مواصلة مشوارها ضمن المنافسة والعمل على حسم الأمور في لقاء العودة الذي سيكون بميدانها، خاصة أن معنويات التشكيلة الوهرانية عالية بعدما فازوا في داربي الغرب الجزائري في لقاء الدور ثمن النهائي أمام جمعية الشلف وقبلها أمام إتحاد العاصمة ما يعني أنها تملك الأفضلية على الأندية التي تنشط في المحترف الأول.

بينما يستقبل نادي إتحاد بلعباس فريق أمل بوسعادة في لقاء سهل على الورق بالنظر للإمكانيات التي يملكها أصحاب الأرض ما يعني أن اللاعبين سيدخلون بقوة في هذه المواجهة للإبقاء على الفوز في الديار قبل التنقل إلى بوسعادة لملاقاة الأمل المحلي، يأتي ذلك لتفادي المفاجآت لأنه كل شيء ممكن في كرة القدم خاصة في مباريات السيدة الكأس التي تحتكم لجزئيات صغيرة.

أما أمل بوسعادة من دون شك سيعمل على مواصلة الرحلة بعدما حقق الأهم لحد الآن بالرغم من أنه ينشط في الرابطة المحترفة الثانية وقلة الخبرة والتجربة، إلّا أنه كان مفاجأة الموسم، حيث أقصى نادي أمل الأربعاء من الدور ثمن النهائي ما يعني أن التشكيلة البوسعادية ستعمل على العودة بأقل الأضرار من بلعباس، بما أن لقاء العودة سيكون بملعبها.

البرنامج:

إتحاد بلعباس ـ أمل بوسعادة

نادي بارادو ـ جمعية وهران

ملاحظة: المواجهتان تجريان اليوم على الساعة 16:00.

لقاء زطشي برؤساء الأندية

إعادة تفعيل الحساب المالي الخاص

أفاد ممثل وزارة الشباب و الرياضة خلال اجتماع الاتحادية الجزائرية لكرة القدم ورؤساء الأندية المحترفة، إعادة تفعيل الحساب المالي الخاص «CAS» لبعث نفس جديد للأندية، التي تتخبط غالبيتها في أزمة مالية خانقة، بحسب ما نشرته الهيئة الفيدرالية.

وجاء في بيان الاتحادية «أطلع ممثل وزارة الشباب والرياضة الحضور على الترتيبات التي ستتخذها السلطات العامة، لا سيما فيما يتعلق بتمويل الأندية، على أساس إعادة تفعيل الحساب المالي الخاص (CAS) لبعث نفس جديد للأندية قبل اتخاذ التدابير المستدامة والفعّالة».

وتم هذا الاعلان خلال الاجتماع الذي جرى بالمركز التقني الوطني بسيدي موسى (الجزائر)، بين رئيس الاتحادية الجزائري لكرة القدم، خير الدين زطشي، ورؤساء الأندية المحترفة، بحضور رئيس رابطة لكرة القدم المحترفة، عبد الكريم مدوار، وأعضاء المكتب الفيدرالي وأعضاء مديرية الرقابة الإدارية والمالية للإتحادية برئاسة رضا عبدوش، بالإضافة إلى ممثل عن وزارة الشباب والرياضة.

وتمحور جدول أعمال هذا الاجتماع حول النقطتين المسجلتين وهما: إجازة النادي المحترف لموسم 2020–2021 و التسيير الجديد للشركات الرياضية ذات أسهم، وفق نفس المصدر.

«بعد تدخل رئيس الاتحادية خير الدين زطشي، ورئيس مديرية الرقابة الإدارية والمالية، رضا عبدوش، جاء الدور على بعض ممثلي الاطراف الحاضرة لشرح المهام والدور الذي يتوجب عليهم القيام به من أجل دعم الأندية، من أجل تحسين الوضع التنظيمي والإداري والمالي، وكذلك من زاوية الحصول على شهادة إيزو 9001»، كما أوضحت الاتحادية.

وسمح النقاش الذي دار خلال الإجتماع «للعديد من الرؤساء والمديرين العامين للأندية من ابداء آرائهم حول حال الإحتراف ووضع الأندية، كما عبروا عن تمسكهم بالمبادرة التي تتبناها الفاف من أجل محاولة إنقاذ مشروع الإحتراف في الجزائر من الوضعية المتواجد فيها حاليا.»

تصفيات كأس إفريقيا للأمم 2021

تعيين حكام مواجهتي الجزائر - زمبابوي

سيدير المواجهة المزدوجة التي ستجمع بين المنتخبين الجزائري والزيمبابوي، لحساب الجولتين الثالثة والرابعة من تصفيات كأس أمم إفريقيا لكرة القدم المقررة نهائيتاها بالكاميرون (2021)، طاقم تحكيم كاميروني بالنسبة لمقابلة الذهاب وآخر سوداني بالنسبة للعودة، بحسب ما علم اليوم، أمس الثلاثاء، لدى الاتحادية الجزائرية لكرة القدم (الفاف).

وسيدير مقابلة الذهاب، المقررة في 26 مارس الجاري، ابتداء من الساعة (00: 15سا)، فسيديرها طاقم تحكيم سوادني بقيادة الحكم الرئيسي محمد علي محمود إسماعيل، بمساعدة مواطنيه محمد عبد الله إبراهيم وأحمد ناجي سباحي، الحكم الرابع هو الآخر سوداني السيدي محمد الطرفي، أما محافظ اللقاء فهو الملغاشي راؤول رومان اريزيكا رابيكوتو.

آدم زرقان:

الحضور الذهني والبدني مفتاح الفوز

عبر لاعب بارادو، آدم زرقان، في هذا التصريح لـ «الشعب» بأن مباراة الدور ربع النهائي أمام جمعية وهران (ذهاب) لن تكون سهلة للفريقين، نظرا لأهميتها في حسابات كل طرف وطموحهما في ضمان نتيجة مؤمنة لمباراة العودة.

ما يجعل هذا الحوار ساخنا ومثيرا معتبرا بأن كل الأدوار والظروف في بيت بارادو جيدة ومريحة خاصة وأن التحضيرات التي قمنا بها كانت في غاية الأهمية تحسبا لهذا الحوار أمام فريق أدى دورا كبيرا في التصفيات الماضية وأزاح من طريقه عهدة أندية يتقدمهم اتحاد العاصمة، وقال أعتقد أن شحن بطاريات اللاعبين لهذه المباراة الصعبة أمر في غاية الأهمية ونتيجتها متوقعة

على استعدادنا، وكذا على مدى حضورنا الذهني والبدني، لأننا سنلعب مباراة مختلفة تماما عن لقاءات البطولة، وقال زرقان نحن مجبرون على التركيز وعلى مدى التسعين دقيقة وعدم البحث عن التهديف بسرعة، لأن ذلك قد يسقطنا في فخ الغرور، وهذا لن يكون في صالحنا وسندخل المباراة بنية الفوز لرفع أسهمنا في بورصة لقاء الإياب خارج قواعدنا، وأضاف نفس المتحدث، بأن هناك مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتقنا وسنلعب من أجل إسعاد أنصارنا وتحقيق فوز هنا داخل ديارنا حتى نبقي على حظوظنا قائمة في التأهل إلى الدور نصف النهائي، مضيفا أنه يرى ويتوجب على الفريق اللعب بأسلوب هجومي وأن نتيجة اللقاء ستكون ملغمة ستحسمها جزئيات بسيطة.

فؤاد بن طالب

تألقا مع النجم الساحلي والترجي

بلماضي يستدعي بدران وعريبي لتربص «الخضر»

بدأت معالم قائمة المنتخب الوطني المعنية بمواجهتي زمبابوي تتضح أكثر بعد ان كشفت وسائل الاعلام التونسية عن قيام بلماضي بتوجيه الدعوة الى مهاجم النجم الساحلي كريم عريبي ومدافع الترجي عبد القادر بدران.

عمار حميسي

وضع بلماضي بعض الاسماء الجديدة في مفكرته من أجل توجيه الدعوة لها والتواجد في التربص المقبل للمنتخب الوطني، خاصة بعدما تألقت مع الأندية التي تلعب لها، كما هو شأن كل من عريبي وبدران.

وجّه الناخب الوطني جمال بلماضي الدّعوة للاعبَين جزائريَين ينشطان في بطولة تونس وهما عبد القادر بدران مدافع الترجي الرياضي وكريم عريبي مهاجم النجم الساحلي للمشاركة في مواجهتَي زيمبابوي.

جاء ذلك، أمس الثلاثاء، إستنادا إلى ما أعلنت عنه إدارتا ناديَي الترجي الرياضي والنجم الساحلي التونسيَين ويتبارى المنتخب الوطني الجزائري مع زيمبابوي بالبليدة في 26 من مارس الحالي وبجنوب إفريقيا (بلد مُحايد بسبب معاقبة «الكاف» للمنافس) في 29 من الشهر ذاته لِحساب الجولتَين الثالثة والرّابعة من تصفيات كأس أمم إفريقيا 2021.

وسبق للمدافع عبد القادر بدران حضور تربّصات المنتخب الوطني في الفترة الأخيرة لكنه لم يُشارك في أيّ لقاء دوليٍّ و لعب مع المنتخب المحلي فقط بينما لم ينل المهاجم كريم عريبي شرف استلام دعوة المشاركة مع «الخضر».

وتألّق بدران وعريبي هذا الموسم بالمشاركة في منصب أساسي حيث بلغا مع فريقَيهما الترجي والنجم ربع نهائي رابطة أبطال إفريقيا ما يفيد أنهما يحوزان تجربة قيّمة وخبرة مُحترمة عن الكرة الإفريقية والمنافسات الكبيرة في القارة السّمراء .

يغيب عن صفوف المنتخب الوطني المدافع يوسف عطال بِداعي الإصابة وهو سرّ توجيه الدّعوة لِزميلِه بِنفس الخط عبد القادر بدران أما المهاجم كَريم عريبي فقد سطع نجمه بِتسجيله 11 هدفا لِمصلحة النجم الساحلي التونسي في رابطة أبطال إفريقيا للموسم الحالي بينها ثنائية ضد المضيف نادي بلاتينيوم من زيمبابوي في دور المجموعات البلد الذي سيُواجه منتخبه أشبال بلماضي.

يعلن الناخب الوطني الجزائري جمال بلماضي في الأيّام القليلة المقبلة عن قائمة لاعبي «الخضر» المعنيين بِمواجهتَي زيمبابوي بينما ينطلق تربّص زَملاء القائد و رياض محرز بِالمركز الفني الوطني لِسيدي موسى في 23 من مارس الحالي.

هدفه ضمان البقاء في المحترف الأول

بوعلي رابع مدرب للنصرية هذا الموسم

أعلن نصر حسين داي، متذيل الرابطة المحترفة الأولى عن تعيين فؤاد بوعلي، مدربا جديدا له في الفترة المقبلة. وبات بوعلي، رابع مدرب يشرف على نصر حسين داي هذا الموسم، بعد كل من رزقي رمان ولخضر عجالي وعز الدين آيت جودي.

وقال بوعلي للإذاعة الجزائرية، أمس الثلاثاء، إنه توصل لاتفاق نهائي مع رئيس نصر حسين داي، وإنه سيشرع في عمله، اليوم الأربعاء، من خلال لقائه باللاعبين.

أوضح بوعلي أنه يستهدف إبقاء نصر حسين داي بين أندية الصفوة، مشيرا لأنه من الممكن تحقيق هذا الهدف بالعمل وتضافر جهود الجميع.

كما أشار إلى أنه لا يعارض بقاء اعضاء الجهاز الفني الحالي، لافتا أن خير الدين خريس سيكون مساعده الأول. يذكر أن نصر حسين داي يتقاسم المركز الأخير مع نجم مقرة بـ19 نقطة.

وكان المدرب فؤاد بوعلي، قاب قوسين أو أدنى من تولي القيادة الفنية لنصر حسين داي، خلفًا للمدرب المستقيل عز الدين آيت جودي.

وعلم من مصادر موثوقة أن المفاوضات بين المدرب بوعلي وإدارة نصر حسين داي، بلغت مراحل متقدمة، حيث اتفق الطرفان على كافة التفاصيل ولم يتبق سوى توقيع العقد.

كان نصر حسين داي قد تفاوض مع عدة مدربين عقب انسحاب آيت جودي، لكن المفاوضات تعثرت لأسباب مالية ورفض المدربين الإشراف على الفريق بسبب المشاكل التي يتخبط بها النادي هذا الموسم.

ونال بوعلي قبولًا واسعًا داخل مجلس إدارة حسين داي، نظرًا لامتلاكه خبرات التدريب في الدوري المحلي، إضافة إلى أن راتبه الشهري لن يكلف خزائن الفريق أموالا طائلة، بخلاف شخصيته القوية.

كان مقررا نهاية الشهر بني عباس

تأجيل «رالي توارق» بسبب فيروس «كورونا»

أُجّل رالي توارق- 2020 الذي كان مقررا من 20 إلى 27 مارس الجاري (بني عباس- بشار)، الى تاريخ لاحق جراء تفشي فيروس كورونا، في العديد من دول العالم، بحسب ما أعلنه المنظمون.

وأوضحت شركة إيفنت، مُنظمة الحدث بمساهمة الاتحادية الجزائرية للرياضات الميكانيكية، انه «تجنبا لوقوع أي أضرار صحية مُحتملة، شدّدت المنظمة العالمية للصحة على ضرورة تجنب قدر المستطاع التجمعات الكبيرة وهذا من أجل درء عدوى الفيروس.»

وأضاف المنظمون، «العديد من التظاهرات الرياضية، أُلغيت خلال هذه الأيام وحتى رالي توارق معني بهذا الالغاء وهذا حتى لا نضع صحة المشاركين في خطر.»

وطمأن هؤلاء في بيان، على أنه «عندما تعود الأمور الصحية الى نصابها، فإننا سنحدد تاريخا جديدا لإجراء الرالي ولن يدفع المشاركون الأجانب حقوق التسجيل مرة أخرى».

وجرى الاتفاق بين شركة «إيفنت» منظمة رالي توارق والاتحادية الجزائرية للرياضات الميكانيكية على ان تكون المشاركة الجزائرية «بالمجان».

للتذكير، سبق لمسؤولي الاتحادية الاجتماع بممثلي هذه الشركة وطلبوا منهم «دفع –على الأقل- مبلغ 10 ملايين دينار كحق لتنظيم التظاهرة الدولية بالجزائر والعودة الى دفتر الشروط والقوانين الجزائرية لتنظيم مثل هذه المواعيد الرياضية الدولية».

وكان المسؤول الأول للاتحادية، كريم بن حميش، قد صرح ان هذه الشركة الجزائرية- الألمانية التي يُسيّرها الرئيس السابق بالنيابة للهيئة الفدرالية، آمير بن عمر: «كان من المفروض ان تصب العملة الصعبة للمشاركين الأجانب بمناسبة تنظيم رالي توارق – 2020 (880 ألف أورو) في رصيد بنكي جزائري وتُحوّل بعدها الى الدينار (حوالي 17 مليار سنتيم) هنا في الجزائر ليستفيد منها الاقتصاد الوطني لكن هذا لم يكن».

وسبق ل» إيفنت»، تنظيم رالي توارق العام الماضي (مارس-2019) على مسافة 1500 كلم (سبع مراحل، ثلاث بتاغيت وأربع ببني عباس) ورالي « راد» الدولي للاستكشاف والسياحة سنة 2018 «ولم تستفد الجزائر حينها من أي مداخيل بالعملة الصعبة المتأتية من المشاركين الاجانب، بل بالعكس ساهمت مؤسسات عمومية وخاصة جزائرية في تمويل الرالي».

ومازالت الاتحادية الجزائرية للرياضات الميكانيكية، «تدين لحد الآن، بمبلغ 80 مليون سنتيم للشركة المذكورة منذ تنظيم رالي توارق العام الماضي – 2019).

كما ألغت الهيئة الفيديرالية سنة 2019 ، الطبعة الخامسة رالي صحاري الدولي- 2019 ، جراء الظرف الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر.

الشّعب
الأربعاء 11 مارس 2020 م
الموافق لـ 16 رجب 1441 هـ
23
مواعيد
info@ech-chaab..com
www.ech-chaab.com
العدد 18198

تقييم قطاع المجاهدين وذوي الحقوق

يشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق، الطيب زيتوني، على افتتاح اجتماع تقييمي لنشاط القطاع يوم السبت 14 مارس الجاري بمقر الوزارة، ابتداء من السّاعة الثامنة (08.00) صباحا.

التّكوين المهني بخنشلة تحت الأضواء

تقوم هيام بن فريحة، وزيرة التّكوين والتّعليم المهنيين بزيارة عمل إلى ولاية خنشلة غدا الخميس 12 مارس الجاري، حيث تقف على وضعية القطاع.

وقفة في ذكرى تأسيس حزب الشّعب

يتناول منتدى الذّاكرة موضوع حزب الشّعب (الذّكرى 83 لتأسيسه) بين النّضال السياسي والعمل العسكري المنظمة الخاصة نموذجا، اليوم الأربعاء، على الساعة العاشرة (10.00) صباحا بيومية «المجاهد»، وذلك في إطار العرفان لرموز الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

تفقّد مشاريع الموارد المائية بالمدية

يتنقّل وزير الموارد المائية براقي أرزقي إلى ولاية المدية، غدا الخميس، حيث يتفقّد مشاريع القطاع والوقوف على مختلف الجوانب ذات الصلة.

يوم إعلامي للصّحافيّين حول الموارد المائية

تنظّم وزارة الموارد المائية بالتعاون مع ولاية الشلف يوما إعلاميا لفائدة الصّحافيّين حول قطاع الموارد المائية: واقع وآفاق، وذلك اليوم، بداية من الساعة التاسعة (09.00) صباحا بمقر ولاية الشلف. الانطلاق من مقر الوزارة على السّاعة السادسة (06.00) صباحا.

الإعلام والاتّصال في تعديل الدّستور

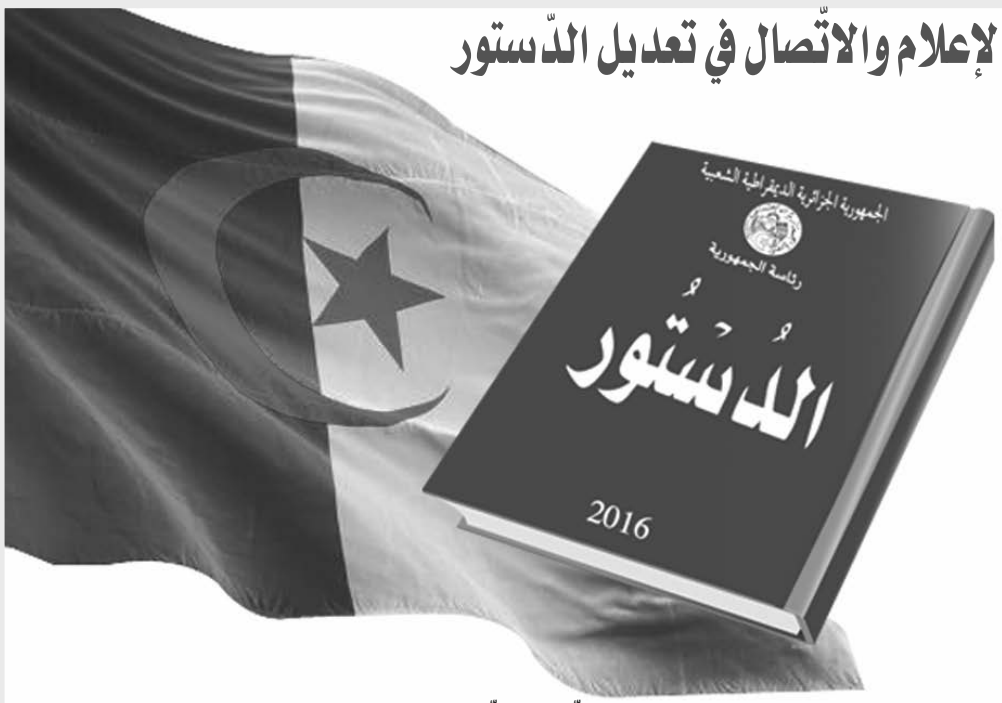

في إطار المشاورات حول تعديل الدّستور، تنظّم المنظّمة الوطنية للصّحافيّين الرّياضيّين الجزائريّين يوما إعلاميا حول المواد المتعلّقة بقطاع الإعلام والاتصال، اليوم، بمركز الصّحافة التابع للمركب الأولمبي – محمد بوضياف – الجزائر (05 جويلية)، وذلك على الساعة 10:00 صباحا، بمشاركة خبراء ومختصّين.

تكوين عمال «اتّصالات الجزائر» في الإسعافات الأولية

الشعب / سيستفيد عمال اتّصالات الجزائر من دورات تكوينية في الإسعافات الأولية، وهذا على خلفية الاتفاقية التي أمضيت بين الرئيس المدير العام لاتصالات الجزائر محمد أنور بن عبد الواحد والمدير العام للحماية المدنية.

سيتم بموجب هذه الاتفاقية ضمان دورات تكوينية في الوقاية والأمان والإسعافات الاولية لعمال اتصالات الجزائر، والتي ستكون جد فعّالة خاصة في الوسط المهني. وتسعى اتصالات الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى زرع ثقافة وقاية وأمان لدى عمّالها.

للإشارة، فإنّ الإسعافات الأولية تعد من المبادئ البديهية التي يجب على العامل أن يحيط بها ويعرفها حق المعرفة، نظراً لأهميتها البالغة سواء على مستوى الفرد أو المؤسسة.

اتّصالات الجزائر كونها مؤسّسة مواطنة، تهدف من خلال هذه المبادرة إلى تدريب عمالها عليها، وتعليمهم كيفية التعامل مع أي حالة طارئة بطريقة صحيحة وبالسرعة القصوى.

«أوريدو» وفيدرالية ذوي الإعاقة يرصدان فرص تشغيل المرأة المعاقة

ملتزمة تجاه الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، نظّمت أوريدو بالشّراكة مع الفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة، نظّم يوم 08 مارس الجاري، حفلا على شرف النساء المعاقات، على مستوى فندق العباسيين بالجزائر.

جمع هذا اللقاء الذي نُظّم تحت شعار «التّوظيف والنّساء المعاقات: أيّة خبرات، أيّة كفاءات وأيّة فرص عمل؟»، أكثر من مائة امرأة من ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث تمّ خلالها تسليط الضوء على التحديات التي تصادفها المرأة المعاقة في حياتها اليومية لاسيما فيما يتعلق بفرص العمل والادماج الاجتماعي والمهني.

وخلال هذا الحفل، الذي سجّل حضور ممثلين عن الجمعيات، قامت المشاركات بتبادل أطراف الحديث مع أرباب عمل حول ظروف عمل المرأة المعاقة، وضرورة زيادة فرصها في التوظيف. يجدر الذكر أنّه منذ 2015، أصبحت أوريدو شريك الفيدرالية الجزائرية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي منظمة وطنية تناضل من أجل المساواة في الفرص وترقية حقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن خلال هذا النشاط، تجدّد أوريدو، الشّركة المواطنة بامتياز التزامها، وتؤكّد عن إرادتها في دعم المبادرات التي تسعى لتحقيق تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في الجزائر.

أرقام «الشعب» الجديدة

أمانة المديرية العامة:
• الهاتف: 023 469180
• الفاكس: 023 469177
مديرية التحرير:
• الهاتف: 023 469187
• الفاكس: 023 469179

تكوين حول حماية حقوق الطفل

تتواصل الدّورة التّكوينية حول حماية حقوق الطفل في ظل المعايير الدولية وقانون حماية الطفل (تعزيز المصلحة الفضلى للطفل)، التي تنظّمها الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة بالتنسيق مع وزارة العدل وبالتعاون مع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، وذلك لفائدة قضاة الأحداث، إلى غاية 12 مارس بفندق «الاولمبيك» بدالي إبراهيم بالعاصمة.

تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتّصال موضوع ندوة صحفية

تنظّم شركة «تراد سانتر»، اليوم، ندوة صحفية حول التطور الصناعي في مجال الإعلام والاتصال، وذلك على السّاعة 10:00 صباحا بسيدي يحيى.

البطولة الوطنية العسكرية لسباق التّوجيه

تختتم اليوم «البطولة الوطنية العسكرية لسباق التوجيه» التي نظّمتها الناحية العسكرية الأولى بالأكاديمية العسكرية لشرشال الرئيس الراحل هواري بومدين / ن ع 1.

يوم علمي حول اكتشاف الجيولوجيا

ينظّم الديوان الوطني للثّقافة والإعلام ومركز الأبحاث في الفيزياء الفلكية والجيوفيزياء بمساهمة التلفزيون والإذاعة الوطنية، يوما علميا بالمركب الثقافي عبد الوهاب سليم شنوة بتيبازة حول اكتشاف الجيولوجيا وظواهر الزلازل لأطفال المدارس والثانويات، وذلك يوم الثلاثاء 17 مارس الجاري.

الشعب
ech-chaab
يومية إخبارية وطنية جزائرية تأسست في 11 ديسمبر 1962

المفكرة التاريخية

■ **11 مارس 1937: تأسيس حزب الشعب الجزائري PPA في مدينة نانتير الفرنسية، برئاسة «مصالي الحاج»، بعد حلّ حزب نجم الشمال الافريقي من قبل إدارة الاحتلال الفرنسي.**

مواقيت الصلاة

الفجر	05.38
الشروق	07.07
الظهر	12.58
العصر	16.19
المغرب	18.56
العشاء	20.14

الطقس المنتظر اليوم و الغد

عنابة	19°	الجزائر	20°	وهران	27°
عنابة	24°	الجزائر	24°	وهران	29°

24 الأربعاء 16 رجب 1441 هـ الموافق لـ 11 مارس 2020 م العدد / 18198 الثمن 10 دج 1€ france prix

الشفافية، الرقمنة والعصرنة للحد من تكاليف إدارتها

جراد يتخذ قرارات بمراجعة تسيير صناديق الضمان الاجتماعي

اتخذ الوزير الأول، عبد العزيز جراد، أمس الثلاثاء، قرارا يقضي بإعادة النظر في التسيير الحالي لصناديق الضمان الإجتماعي من خلال إدخال المزيد من الشفافية واللجوء إلى الرقمنة وعصرنة طريقة إدارتها بغرض الحد من تكاليف تسييرها.

أفاد بيان لمصالح الوزير الأول، صدر عقب اجتماع المجلس الوزاري المشترك، الذي خصص لدراسة وضعية صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد وكذا آفاق تقويمها، أن الوزير الأول أصدر توجيهات واتخذ قرارات عقب المناقشات التي ميزت الاجتماع، تتعلق أساسا بإعادة النظر في التسيير الحالي لصناديق الضمان الإجتماعي من خلال إدخال المزيد من الشفافية، واللجوء إلى الرقمنة وعصرنة طريقة إدارتها بغرض الحد من تكاليف تسييرها. كما قرر في هذا السياق، تنظيم دراسة الوضعية المالية السنوية للمنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي من قبل غرفتي البرلمان بواسطة أداة قانونية مناسبة والعمل، بشكل متزامن، على محوري التقويم المقترحين، والمتمثلين تحديدا في إدخال إصلاحات معالم المنظومة واللجوء إلى موارد تمويل إضافية.

وفيما يخص التدابير البديلة لتمويل المنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي، فإن الأمر سيتعلق – بحسب ذات المصدر– بتحديد مجمل الميادين المحتملة، ومنها قسم الدواء، والتبغ، والكحول وغيرها من المواد المضرة بالصحة، والرسوم الجمركية، والضريبة على الدخل الإجمالي، مع إشراك مختلف المتدخلين، وبالأخص الشركاء الإجتماعيين، في تحديد الكيفيات العملية لتنفيذ الإصلاحات المزمعة للمنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي.

وتضمنت القرارات المتخذة أيضا، تفضيل نهج التنفيذ التدريجي للتدابير الممكنة للتقويم من خلال تحديد الأعمال ذات الأولوية والتنسيق مع قطاع الصناعة من أجل تجسيد عملية تحصيل الديون المستحقة على المؤسسات العمومية والشروع في إعادة النظر في المكونات الحالية لمجالس إدارة مختلف الصناديق.

كما قرر الوزير الأول، من جهة أخرى، في مجلس وزاري مشترك، مع مرافقة كل هذه التدابير باستراتيجية اتصال وتحسيس تجاه الرأي العام حول ضرورة إصلاح المنظومة الوطنية للضمان الإجتماعي.

وكان المجلس الوزاري المشترك قد استمع قبل هذا، إلى مداخلات الوزراء التي انصبت أساسا على الوضعية المالية لمختلف صناديق الضمان الإجتماعي (الصندوق الوطني للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الإجتماعي للعمال الأجراء والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء، الصندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري، والصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الإجتماعية) والتي أبرزت، على وجه الخصوص، العجز المزمن الذي يشهده الصندوق الوطني للتقاعد منذ سنة 2013.

وتمت الإشارة في هذا الصدد، إلى أن العجز المسجل لدى الصندوق الوطني للتقاعد، والذي قدر، بعنوان سنة 2019، بمبلغ 601,11 مليار دينار، سوف يصل إلى مبلغ 1.093,4 مليار دينار في آفاق 2030، ما لم يتم إجراء إصلاحات هيكلية على المنظومة. وبهذا الشأن، فقد أشير إلى التدابير التي اعتمدتها الحكومة في مخطط عملها، الذي صودق عليه في شهر فبراير 2020، وإلى اقتراحات الإصلاحات المزمعة.

تعزيز وظيفة المراقبة وتحسين طرق تحصيل الإشتراكات الإجتماعية والديون وتكثيف عمليات التحسيس وتعميم اللجوء إلى الأدوية الجنيسة والإنتاج الوطني، إضافة إلى إعادة بعث الملف المتعلق بالتعاقد بين الضمان الإجتماعي ومؤسسات الصحة العمومية. وتقرر ضمن هذا الإطار، تكوين فوج عمل وزاري مشترك من أجل استكمال التدابير التي يتعين اقتراحها بشأن إصلاحات معالم المنظومة الوطنية للتقاعد وعرضها للدراسة

إنصافا «لحماة» العدل المنشود!

■ **سعيد.ب**

مبادرة تستحق التنويه تلك التي قام بها وزير العدل، بتكريم مجموعة قضاة أحيلوا على التقاعد، تعكس توجها يؤسس لمسار قضائي جديد يرتكز على سلم القيم وأخلاقيات الممارسة في قطاع حساس يرتبط بمصير التحولات التي تعرفها الجزائر عشية الكشف عن الوثيقة التمهيدية لمراجعة الدستور والتي تحتل فيه العدالة مكانة بارزة، تتطلب صياغة توجهاتها الحديثة وفقا للمطالب التي يعبر عنها الشعب من خلال مختلف أشكال التعبير ومنها خاصة الحراك.

تأكد هذا خلال إشرافه على حفل تكريم أقيم على شرف 142 قاضيا من المحكمة العليا المحالين على التقاعد، قال الوزير إن «القضاء أحوج، لاسيما في وقت المخاض الذي يعرفه مجتمعنا، للاستنارة بمنظومة القيم والأخلاقيات ليطمئن الأفراد من أحكامه ويقتنع بها».

وبالنظر للقيمة الرمزية لهذه الالتفاتة، سوف تكون أكثر دلالة إذا ما توسعت لاحقا لتشمل تكريم قضاة سقطوا شهداء الواجب خلال العشرية السوداء رافضين الاستسلام للإرهاب، مساهمين في استمرارية الجمهورية حاملة لواء العدل المنشود.

في هذا الإطار يكون جديرا بالتنويه لمبادرة من هذا القبيل توجه لأسر قضاة من تلك الفئة التي حافظت على المرفق العام مهما كانت النقائص التي تشوبه وهو يطمح اليوم للإرتقاء إلى مستوى يتقاطع مع توجهات الجزائر الجديدة نحو بسط مظلة العدل التي لا تخترقها ممارسات فساد أو تطاول على المواطن والمؤسسات.

تحسّس بالوقاية من الأمراض المعدية منها «كـــــورونا»

حملة التكفل الطبي بسكان المناطق النائيـــة لســـوق أهراس

الشعب- تطبيقا لتعليمات القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي المتعلقة بالتكفل الطبي بالمواطنين، ومواصلة لحملة التكفل الصحي بسكان المناطق النائية، انطلقت، أمس، بمشتة بوشهدة، بلدية أولاد إدريس بسوق أهراس/ الناحية العسكرية الخامسة، حملة صحية واسعة للتكفل بالمواطنين في مرحلتها الثانية.

خلال العملية تم تسخير أطقم طبية مجهزة بكل الوسائل المادية والكفاءات البشرية من أطباء وشبه طبيين تابعين لمصالح الصحة العسكرية للناحية العسكرية الخامسة، قصد تقديم الرعاية الصحية اللازمة والتكفل الطبي الأمثل بسكان هذه المنطقة الحدودية.

ويجري هذا في إطار المقاربة الانسانية التي تنتهجها قيادة الجيش الوطني الشعبي، الرامية إلى مد يد العون ومساعدة المواطنين وتحسيسهم بأهمية العيش في ظروف صحية جيدة.

تعمل القافلة على تقديم خدمات طبية مختلفة، من خلال إجراء فحوصات عامة ومتخصصة، وتقديم العلاجات اللازمة، بالإضافة إلى تحسيس المواطنين بطرق الوقاية من الأمراض المعدية، بما في ذلك أساليب الوقاية من فيروس كورونا.

تزامن وتدمير قنابل تقليدية وحجز كلاشنيكوف

توقيف 15 مهاجرا غير شرعي ومهربين

الشعب- في إطار مكافحة الإرهاب دمرت مفرزة للجيش الوطني الشعبي، أول أمس، بمنطقة واد أفرفور، بلدية ذراع الميزان بولاية تيزي وزو/ الناحية العسكرية الأولى، ثلاث (03) قنابل تقليدية الصنع.

كما حجزت مفرزة للجيش الوطني الشعبي مسدسا (01) رشاشا من نوع كلاشنيكوف ومخزني (02) ذخيرة و(30) طلقة، كانت مخبأة على متن مركبة (01) لكل الميادين، وذلك خلال دورية استطلاع قرب الشريط الحدودي بإن أمناس/ الناحية العسكرية الرابعة.

من جهة أخرى، أوقفت مفارز للجيش، بكل من تمنراست وبرج باجي مختار/ الناحية العسكرية السادسة، خمسة وعشرين (25) شخصا وحجزت ثلاثة (03) أجهزة كشف عن المعادن ومولدين (02) كهربائيين ومطرقة (01) ضغط، بالإضافة إلى مركبة (01) لكل الميادين وألف (1000) لتر من الوقود الموجهة للتهريب، فيما تم توقيف خمسة عشر (15) مهاجرا غير شرعي من جنسيات مختلفة بتلمسان/ الناحية العسكرية الثانية.

«جازي» والمدرسة متعددة التقنيات تحتفل بعيد المرأة

الشعب- للعام الثاني على التوالي، احتفلت شركة الهاتف النقال «جازي» والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات بالجزائر العاصمة، باليوم العالمي للمرأة بحضور أكثر من 300 طالبة من مختلف المدارس التكنولوجية في البلاد للمشاركة في برنامج غني بالابتكار والتعلم والمنافسة.

تم بالمناسبة، تنظيم ورشات العمل والمؤتمرات حول موضوع التكنولوجيات الجديدة كجزء من الشراكة بين جازي والمدرسة الوطنية متعددة التقنيات. وكان على الطالبات المشاركات رفع تحدي تطوير تطبيقات حول «حماية البيانات الشخصية عبر الإنترنت». وكانت أيًضا فرصة مواتية لتكوينهن في مجال التحكم في الوقت والتوتر وإدارة الأعمال وتشجيعهن على تحويل أفكارهن إلى فرص عمل حقيقية.

كاريكاتير / عنتر